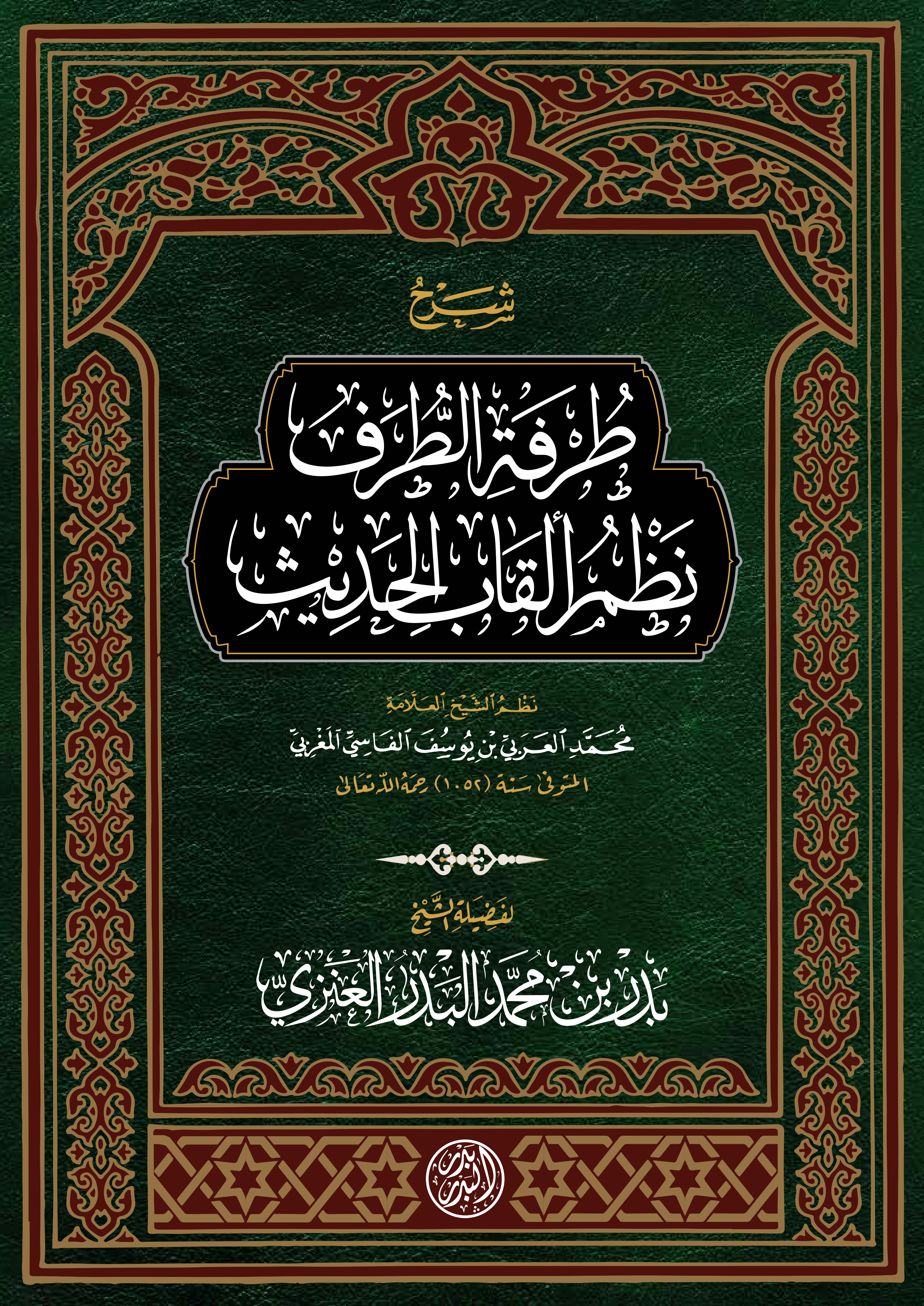

شرح
طرفة الطرف
نظم ألقاب الحديث
نظم الشيخ العلامة
محمد العربي بن يوسف الفاسي المغربي
المتوفى سنة (١٠٥٢) رحمه الله تعالى
لفضيلة الشيخ
بدر بن محمد البدر العنزي



شرح

طرفة الطرف نظم ألقاب الحديث

bder_alenezi AlomAlhadith
youtube.com/channel 0508862615
الإيميل : baderalbadertv@gmail.com

شرح

طرفة الطرف نظم ألقاب الحديث

نظم الشيخ العلامة

محمد العربي بن يوسف الفاسي المغربي

المتوفى سنة (١٠٥٢) رحمه الله تعالى

لفضيلة الشيخ

بدر بن محمد البدر العنزي





الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وآله وصحبه ومن والاه.

أمَّا بعدُ:

فإن مِن نِعم الله عَزَّوَجَلَّ عليّ التي لا تُحصى، أني قمت بشرح **«منظومة ألقاب الحديث»** للعلامة الفارسي، في الدورة العلمية المكثفة بجامع ابن سبعان بمنطقة الرياض، وبعد الانتهاء من شرحها قام بعض الأخوة الأفاضل -وفقهم الله- بتفريغ المادة الصوتية ومَن ثَمَّ تمَّ عرضُها عليَّ لأجل طباعتها كي يعم نفعها بين طلاب العلم، ووافقت على طلبهم، وقمت بمراجعة الشرح أكثر من مرة، وزدت عليه بعض الزيادات المهمة، وأنقصت منهم بعض الكلام المكرر، وراعيت في شرحي الاختصار قدر المستطاع، كي لا يطول الشرح ويُمل.

وأسأل الله تعالى أن ينفع به، وأن يرزقنا الإخلاص في القول والعمل.

كتبه:

بدر محمد البدر العنزي

١١ رجب ١٤٤٣هـ

قال العلامة محمد العربي الفاسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ

في منظومته «ألقاب الحديث»:

حَمْدًا لِمَنْ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثْ (١) وَصَلَوَاتُهُ تَسُحُّ لَا تَرِيثْ

عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ (٢) وَصَحْبِهِ وَنَاقِلِي أَقْوَالِهِ

وَقَدْ أَشَارَ بَعْضُ أَعْيَانِ الْوَرَى (٣) بِنَظْمِ أَلْقَابِ الْحَدِيثِ دُرَرَا

فَمَا أَلَوْتُ فِي ابْتِدَارِ مَا قَصَدْ (٤) جُهْدَ مُقِلٍّ جَادَ بِالَّذِي وَجَدْ

مُقْتَصِرًا فِيهِ عَلَى الْأَلْقَابِ (٥) وَاللهَ اسْتَهْدِي إِلَى الصَّوَابِ

الْمَتْنُ مَا رُوِي قَوْلًا وَنُقِلْ (٦) وَالسَّنَدُ الَّذِي لَهُ بِهِ وُصِلْ

ثُمَّ الصَّحِيحُ عِنْدَهُمْ مَا اتَّصَلَا (٧) بِنَقْلِ عَدْلٍ ضَبْطُهُ قَدْ كَمُلَا

إِلَى النِّهَايَةِ بِلَا تَعْلِيلِ (٨) وَلَا شُذُوذٍ، فَاعْنَ بِالتَّحْصِيلِ

الْحَسَنُ الَّذِي الشُّرُوطُ اسْتَوْفَى (٩) إِلَّا كَمَالَ الضَّبْطِ فَهْوَ خَفَّا

ثُمَّ الضَّعِيفُ مَا بِهِ اخْتِلَالُ (١٠) فِي شَرْطٍ اوْ أَكْثَرَ وَاعْتِلَالُ

الْمُتَوَاتِرُ الَّذِي رَوَى عَدَدْ (١١) بِغَيْرِ حَصْرٍ، وَلَهُ الْعِلْمُ اسْتَنَدْ

وَغَيْرُهُ خَبَرُ وَاحِدٍ، وَمَا (١٢) زَادَ عَلَى اثْنَيْنِ فَمَشْهُورٌ سَمَا

وَمَا رَوَاهُ اثْنَانِ يُسْمَى بِالْعَزِيزْ (١٣) وَمَا رَوَى الْوَاحِدُ بِالْغَرِيبِ مِيزْ

وَسَمَّوُا الْمَرْفُوعَ مَا انْتَهَى إِلَى (١٤) أَفْضَلِ مَنْ إِلَى الْأَنَامِ أُرْسِلَا

وَمِثْلُهُ الْمُسْنَدُ أَوْ ذَا مَا وَصَلْ (١٥) لِقَائِلٍ، وَلَوْ بِهِ الْوَقْفُ حَصَلْ

وَمَا انْتَهَى إِلَى الصَّحَابِيِّ وَقَدْ (١٦) وُصِلَ أَوْ قُطِعَ مَوْقُوفًا يُعَدْ

وَذَا مَا رُفِعَ حَيْثُ وُصِلَا (١٧) فَسَمِّهِ مَوْصُولًا اوْ مُتَّصِلَا

وَمَا انْتَهَى لِتَابِعِيٍّ وَوَقَفْ (١٨) فَذَلِكَ الْمَقْطُوعُ عِنْدَ مَنْ سَلَفْ

وَإِنْ يَكُنْ فِي سَنَدٍ قَلَّ عَدَدْ (١٩) رُوَاتِهِ بِنِسْبَةٍ إِلَى سَنَدْ

وَفِيهِمَا اتِّحَادُ مَتْنٍ حَاصِلُ (٢٠) فَذَلِكَ العَالِي وَهَذَا النَّازِلُ

وَإِنْ لِكُلِّ رَاوٍ امْرٌ يَحْصُلُ (٢١) مُتَّفِقًا: فَذَلِكَ الْمُسَلْسَلُ

وَالْمُهْمَلُ الَّذِي لِرَاوِيهِ اتَّفَقْ (٢٢) شَيْخَانِ فِي اسْمٍ وَرَوَى وَمَا فَرَقْ

وَمَا أَوَّلُ السَّنَدِ سَاقِطٌ وَلَوْ (٢٣) إِلَى تَمَامِهِ الْمُعَلَّقَ دَعَوْا

وَإِنْ يَكُنْ سَقَطَ بَعْدَ التَّابِعِي (٢٤) فَذَلِكَ الْمُرْسَلُ دُونَ دَافِعِ

وَالْوَاحِدُ السَّاقِطُ لَا فِي الطَّرَفَيْنْ (٢٥) مُنْقَطِعًا يُدْعَى، وَلَوْ فِي مَوْضِعَيْنْ

وَالسَّاقِطُ اثْنَيْنِ تَوَالَيَا وَإِنْ (٢٦) فِي مَوْضِعَيْنِ مُعْضَلًا وَاعْلَمْ زُكِنْ

وَإِنْ يَكُنْ سُقُوطُهُ خَفِيًّا (٢٧) إِذْ لَيْسَ فِي تَارِيخِهِ مَأْبِيًّا

فَهْوَ مَعَ الْقَصْدِ مُدَلَّسٌ خُفِي (٢٨) وَدُونَ قَصْدٍ هُوَ مُرْسَلٌ خَفِي

وَإِنْ يُزَدْ رَاوٍ وَنَقْصُ فَضُلَا (٢٩) فَذَلِكَ الْمَزِيدُ فِيمَا اتَّصَلَا

زِيَادَةُ الثِّقَةِ مِمَّا قُبِلَا (٣٠) إِنْ لَمْ يُخَالِفْ عَدَدًا أَوْ أَعْدَلَا

وَالرَّاجِحُ الْمَحْفُوظُ، وَالْمُقَابِلُ (٣١) يُبْنَى لَهُ مِنْ لَفْظِ شَذَّ فَاعِلُ

وَإِنْ تَجِدْ مُشَارِكًا لِلرَّاوِي فِي (٣٢) شَيْخٍ فَذَا مُتَابِعٌ بِهِ قَفِي

وَإِنْ تَجِدْ مُوَافِقًا فِي الْمَعْنَى (٣٣) فَقَطْ فَبِالشَّاهِدِ هَذَا يُعْنَى

وَحَيْثُ لَا فَمُفْرَدٌ، وَالْبَحْثُ عَنْ (٣٤) ذَاكَ بِالِاعْتِبَارِ يُسْمَى حَيْثُ عَنْ

وَإِنْ يَكُنْ رَاوِيهِ يَقْصِدُ الْكَذِبْ (٣٥) فَذَلِكَ الْمَوْضُوعُ، طَرْحُهُ يَجِبْ

وَرُبَّمَا أُطْلِقَ فِيمَا اتَّفَقَا (٣٦) فِيهِ بِلَا قَصْدٍ لِأَنْ يُخْتَلَقَا

وَإِنْ يَكُنْ مُتَّهِمًا بِهِ فَقَطْ (٣٧) فَذَلِكَ الْمَتْرُوكُ عِنْدَ مَنْ فَرَطْ

وَمَا رَوَى فَاسِقٌ اوْ غَافِلٌ اوْ (٣٨) ذُو غَلَطٍ فَحُشَ مُنْكَرًا دَعَوْا

وَقَدْ يُقَيَّدُ بِمَا خَالَفَ مَا (٣٩) لِثِقَةٍ وَذَا لِمَعْرُوفٍ سَمَا

وَمَا بِهِ وَهْمٌ خَفِيٌّ يُعْقَلُ (٤٠) مَعَ التَّأَمُّلِ هُوَ الْمُعَلَّلُ

وَمَا بِهِ اخْتِلَافُ مَتْنٍ اوْ سَنَدْ (٤١) مُضْطَرِبٌ إِنْ لَمْ يَبِنْ مَا يُعْتَمَدْ

الْمُدْرَجُ الَّذِي أَتَى فِي سَنَدِهْ (٤٢) أَوْ مَتْنِهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ فَاقْتَدِهْ

وَإِنْ يَكُنْ بَدَلَ رَاوٍ أَوْ سَنَدْ (٤٣) فَهُوَّ مَقْلُوبٌ، وَفِي الْمَتْنِ وَرَدْ

وَالثَّابِتُ الْمَقْبُولُ إِنْ هُوَ سَلِمْ (٤٤) مِنَ الْمُعَارِضِ فَبِالْمُحْكَمِ سِمْ

وَحَيْثُ لَا وَالْجَمْعُ فِيهِ يُحْتَذَا (٤٥) فَإِنَّهُ مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ ذَا

وَحَيْثُ لَا وَعُرِفَ التَّارِيخُ (٤٦) فَذَلِكَ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ

ثُمَّ غَرِيبُ اللَّفْظِ مَا يُحْتَاجُ فِي (٤٧) مَعْنَاهُ لِلُّغَةِ إِذْ لَمْ يُؤْلَفِ

وَإِنْ يَكُنْ يَغْمُضُ مِنْ مَعْنَاهُ لَا (٤٨) مِنْ لَفْظِهِ فَهْوَ الْمُسَمَّى مُشْكِلَا

مَا غُيِّرَ النَّقْطُ بِهِ الْمُصَحَّفُ (٤٩) وَإِنْ يَكُنْ فِي الشَّكْلِ فَالْمُحَرَّفُ

وَالْمُبْهَمُ الَّذِي بِمَتْنٍ أَوْ سَنَدْ (٥٠) بِتَرْكِ تَعْيِينٍ لِمَذْكُورٍ وَرَدْ

وَقَدْ تَنَاهَتْ طُرْفَةٌ مِنَ الطَّرَفْ (٥١) آخِذَةٌ مِنَ الْمُهِمِّ بِطَرَفْ

مَخْتُومَةً بِحَمْدِ مِنْ سَنَاهَا (٥٢) سَنِيَّةً يَجْلُو الدُّجَى سَنَاهَا

مَخْتُومَةَ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ (٥٣) عَلَى الَّذِي اصْطُفِيَ لِلْخِتَامِ

❊

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصّلاة والسّلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أمَّا بعدُ:

فإنَّ السنة هي المصدر الثاني من مصادر التَّشريع الإسلامي بعد القرآن الكريم، وهي أقوال النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأفعاله وتقريراته وصفاته، وليس كل ما في السنة صحيح، بل فيها المقبول والمردود، ولا سبيل لمعرفة المقبول من المردود إلا بدراسة علم مصطلح الحديث، فمن خلال دراسته يُعرف مقبول الحديث من مردوده، وعلم مصطلح الحديث علم مهم يبحث في دراسة الأحاديث رواية ودراية، الرِّواية يعني سند الحديث، والدِّراية المتن.

وقد صنِّف العلماء مصنفات عديدة في علم مصطلح الحديث منها نظم ومنها نثر، ومنها مطول ومنها مختصر، ومن النظم في علم المصطلح «ألفية العراقي»، و«ألفية السيوطي»، و«قصب السّكر» للصّنعاني، و«منظومة البيقوني»، ومنها «منظومة محمد العربي الفاسي»، **المتوفى سنة (١٠٥٢)** المسماة «ألقاب الحديث» وتسمّى «الطُّرفة»، وهي منظومةٌ قيِّمة، تحتوي على مباحث عديدة في علم المصطلح ، ورغم قلة أبياتها، لم تشتهر كاشتهار غيرها من المنظومات المختصرة في علم مصطلح الحديث، وأبيات منظومته قريبة من ألفاظ نخبة الفكر للحافظ ابن حجر العسقلاني، وكأنه والله أعلم نظم مباحث انتقاءها من نخبة الفكر، ولم ينص على ذلك، كما نصّ الصّنعاني في «قصب السكر» على

نظمه «لنخبة الفكر» **حيث قال:**

وبَعــدُ فَالنُّخْبــة في عِلْــم الأثــرْ   مُخْتصــرٌ يَــا حَبَّــذَا مِــن مخْتصَــرْ

ألفهــا الحــافِظُ في حَــال السّــفرْ   وهـو الشّـهابُ بْـنُ علِّـي بْـنُ حجرْ

طالعَتُهــا يومًــا مِــن الأيَّــامِ   فاشْــتقتُ أن أُودِعَهــا نِظَــامِي

فــتمَّ مــن بكــرةِ ذاكُ اليــومِ   إِلــى المسَــا عِنْــد وُفــودَ النــومِ

وسوف نعلِّق بإذن الله تعالى على هذه المنظومة بما يفتح الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ علينا، إنه جواد كريم.

قال العلامة الفاسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

حَمْـدًا لِمَـنْ نَـزَّلَ أَحْسَـنَ الْحَـدِيثْ (١) وَصَــلَوَاتُهُ تَسُـحُّ لَا تَرِيـثْ

قوله: (حمدًا) **أي**: أبدأ هذه الرسالة بحمد الله عَزَّوَجَلَّ تأسيًا بكتاب الله العزيز فإنّ أوّل سورة فيه ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة: ٢]، وتأسيًا بهدي نبيّنا عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ فإنه كان يبدأ الخطب بالحمد، كما في حديث عبدالله بن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «علمنا رسول الله صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خطبة الحاجة: إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره...» رواه أصحاب السنن بسند صحيح.

قوله: (لمن نزل أحسن الحديث) **يعني**: القرآن الكريم، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ ٱلْحَدِيثِ﴾ [الزمر: ٢٣].

وهذا البيت فيه إثبات صفة العلو لله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وربنا سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ عالٍ على خلقه مستوٍ على عرشه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، وعلوه، علو ذات، وعلو قدر، وعلو قهر.

قوله: (أحسن الحديث): فيه براعة استهلال، لأنك متى ما سمعت كلمة (الحديث) تَعرف أن النظم في علوم الحديث.

قوله: (وصلواته) صلاة الله على النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ هي الثّناء عليه في الملأ الأعلى، روى البخاري في صحيحه معلّقًا عن أبي العالية الرِّياحي رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «صلاة الله على نبيّه الثّناء عليه بالملأ الأعلى».

قوله: (تسح لا تريث) **يعني**: أجراها متتابعة بدون انقطاع، من سح المطر إذا سال وتتابع.

***

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عَلَى الرَّسُولِ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ (٢) وَصَحْبِهِ وَنَاقِلِي أَقْوَالِهِ

قوله: (على الرسول) الرّسول من أوحي إليه بشرع وأُمر بتبليغه، والنبي من أوحي إليه بشرع ولم يُأمر بتبليغه.

وقال بعض العلماء: الرسول مَن أُنزل عليه كتاب، والنبي لم ينزل عليه كتاب، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا رُسُلَنَا بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلۡنَا مَعَهُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡمِيزَانَ﴾ الحديد: [٢٢٥٥].

قوله: (المصطفى) صفة للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ لأنّ الله اصطفاه بالرِّسالة **يعني**: اختاره.

قوله: (وآله) الآل هم قرابة النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ الذين على دينه، وأما من كان ليس على دينه فليس من آله.

قوله: (وصحبه) جمع صاحب، والصحابي: من التقى بالنبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مؤمن به ومات على الإسلام.

قوله: (وناقلي أقواله) **يعني**: أهل الحديث الذين نقلوا أقواله وأفعاله، وسائر أحواله عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَـدْ أَشَـارَ بَعْـضُ أَعْيَـانِ الْـوَرَى (٣) بِـنَظْمِ أَلْقَـابِ الْحَـدِيثِ دُرَرَا

يعني: أشار عليه بعض أعيان الورى، وهم أشراف الخلق من الناس.

قوله: (بنظم ألقاب الحديث دررا): النظم ضد النثر، **يعني**: أشار عليه أن ينظم في ألقاب الحديث، والألقاب جمع لقب وهو ما أُشعر بمدح أو ذم، والمراد هنا أنواع الحديث.

والحديث: هو الجديد في اللّغة.

وفي الاصطلاح: ما أضيف للنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة، هكذا يُعرّف عند المحدثين، ويُعرفه الأصوليون والفقهاء: ما أضيف للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من قول أو فعل، وربما زاد بعضهم أو تقرير. وتعريفهم قاصر؛ لأنَّهم لم يذكروا الشّمائل وهي صفات النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، مثل قولهم في صفته عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: كان مربوعـًا ليس بالطّويل ولا بالقصير، وكان معتدل الخلقة ليس بالأبيض ولا الأسمر وكان شديد سواد الشعر يصل شعره إلى أذنيه، وكان قليل الشيب، وإذا مشى أسرع، وغير ذلك من الصفات كصفة ثوبه وعمامته وسيفه ودرعه...إلى آخره.

لذلك كان تعريف المحدثين للحديث أجود لأنه شامل جميع السُّنة، بخلاف تعريف الفقهاء والأصوليين فإنه تعريف قاصر، **قال الحافظ العراقي رَحِمَهُ ٱللَّهُ**: «أن من يصنف في علم الحديث إنما يذكر الحد عند أهله لا عند غيرهم من أهل علم آخر» **يعني**: في

التعريفات الحديثية يُرجع إلى ما اصطلح عليه أهل الحديث.

❑ **الفرق بين الخبر والحديث والأثر:**

الذي استقرّ عليه اصطلاح العلماء أنّ الحديث يطلق على ما أضيف للنبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ والأثر على ما أضيف للصحابي ومن ودونه، والخبر يضاف للجميع.

مثال ذلك:

۞ **يقال**: جاء في الخبر عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وجاء في الحديث عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

۞ **ويقال**: جاء في الأخبار عن الصّحابة والتابعين وجاء في الآثار عن الصّحابة والتابعين وتابعيهم.

۞ وقد يُضاف الأثر للنبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مقيّدًا، يقال: جاء في الأثر عن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

قوله: (دررا): من الدر **أي**: الجواهر.

۞

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

فَمَا أَلَوْتُ فِي ابْتِدَارِ مَا قَصَدْ (٤) جُهْدَ مُقِلٍّ جَادَ بِالَّذِي وَجَدْ

قوله: (فما ألوت): هذا نفي يُأتى به لنفي التّأخير **يعني**: ما تأخرت.

قوله: (في ابتدار ما قصد) **يعني**: ما تأخرت في بداية الطلب الذي وجّه إلي.

قوله: (جهد مقل جاد بالذي وجد): هكذا ينبغي على الإنسان أن يُقلِّل من شأنه ويتواضع حتى لا يأتيه العُجُب والرياء في أعماله، ويرى أنه مهما عمل فهو مقصِّر في عمله، جاء في الصحيحين عن جندب بن عبدالله البجلي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: «**مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ اللهُ بِهِ، وَمَنْ يُرَائِي يُرَائِي اللهُ بِهِ**» وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعًا: «**وَمَا تَوَاضَعَ أَحَدٌ لِلَّهِ إِلَّا رَفَعَهُ اللهُ**» وعن عياض بن حمار التميمي رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعًا: «**إِنَّ اللهَ أَوْحَى إِلَيَّ أَنْ تَوَاضَعُوا، حَتَّى لَا يَبْغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَفْخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ**» رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الألباني.

❁

قال رَحِمَهُٱللَّهُ:

مُقْتَصِرًا فِيهِ عَلَى الْأَلْقَابِ (٥) وَاللهَ اسْتَهْدِي إِلَى الصَّوَابِ

يعني: اقتصرت في النظم على ذكر أنواع علوم الحديث بدون ذكر الأمثلة.

قوله: (والله استهدي إلى الصواب) **أي**: أطلب الهداية والتّوفيق من الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ.

❁

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الْمَــتْنُ مَــا رُوِي قَــوْلًا وَنُقِــلْ (٦) وَالسَّــنَدُ الَّــذِي لَــهُ بِــهِ وُصِــلْ

❑ **المتن والسَّند.**

❁ **أولا: السّند** هو: سلسلة الرِّواة الموصلة إلى المتن، **مثال ذلك**: قال البخاري: «حدثنا الحميدي قال: حدّثنا سفيان قال: حدثنا يحي بن سعيد الأنصاري قال: حدثنا محمد بن ابراهيم قال: حدثنا علقمة قال: حدثنا عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ**»».

والأولى أن يقال: سلسلة الرّواة، ولا يقال: سلسلة الرجال، لأنه يوجد نساء في رواة الأحاديث في طبقة الصّحابة وطبقة التّابعين ومن دونهم، عليه يعرف السند أنه سلسلة الرّواة الموصلة إلى المتن.

❁ **ثانيًا المتن**: هو: ما انتهى إليه السّند من الكلام. فإذا انتهى إلى النّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ يُسمّى المرفوع، وإذا انتهى إلى الصّحابي يسمّى الموقوف، وإذا انتهى إلى التّابعي أو من دونه يسمّى المقطوع.

والسّند والإسناد بمعنى واحد في أصح قولي العلماء، يُسمّى السند والإسناد والطريق والوجه ورواية، ويسمى أيضًا المخرج مخرج الحديث **يعني**: سنده.

❁❁❁

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثُـمَّ الصَّـحِيحُ عِنْـدَهُمْ مَـا اتَّصَـلَا (٧) بِنَقْـلِ عَـدْلٍ ضَـبْطُهُ قَـدْ كَمُـلَا

إِلَـى النِّهَايَـةِ بِـلَا تَعْلِيـلِ (٨) وَلَا شُـذُوذٍ، فَـاعْنَ بِالتَّحْصِـيلِ

قوله: (ثم الصحيح): بدأ في الحديث الصّحيح؛ لأنّه أعلى مراتب القبول، وسمِّي صحيحًا لصحّة نسبته إلى النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

قوله: (عندهم)، **يعني**: الحديث الصحيح له شروط عند المحدثين.

قوله: (ما اتصلا) هذا الشرط الأول: اتصال الإسناد.

❒ **واتصال الإسناد ينقسم إلى قسمين:**

❁ **الأول**: **اتّصالٌ صريح**، وهو ما دل على الاتصال صراحة، وهو سماع التلميذ من شيخه والشيخ من شيخه إلى منتهاه.

وألفاظه: حدّثنا وحدثني وأخبرنا وأخبرني وسمعت وأنبأنا وأنبأني وقال لنا وقال لي.

❁ **والثّاني**: **اتصال غير صريح**، وهو ما لم يدل على الاتصال صراحة.

وألفاظه: عن وأن وقال.

❒ وغير الصريح لا يحمل على الاتصال إلّا بشرطين:

❂ **الشّرط الأول**: السّلامة من التّدليس **يعني**: ألا يكون الرّاوي مدلّسًا.

❂ **والثّاني**: أن يُعنعن عن شيخه الذي عاصره وسمع منه، أمّا إذا عاصره ولم يسمع منه

فليس متّصلًا على مذهب الأئمة النقاد منهم: علي بن المديني وتلميذه البخاري وغيرهم.

قوله: (بنقل عدل): **هذا الشّرط الثّاني**: العدل، هو الرضي في دينه وأمانته، قال تعالى: ﴿وَأَشْهِدُواْ ذَوَىْ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾ [الطلاق: ٢]، **قال الحافظ ابن الصَّلاح**: «هو المسلم، البالغ، العاقل، السّالم من الفسق وخوارم المروءة».

۞ شروط العدل:

- **أولاً**: الإسلام وخرج بذلك الكافر.
- **ثانيًا**: والبلوغ وخرج بذلك الصغير.
- **ثالثًا**: العقل وخرج بذلك المجنون.
- **رابعًا**: السلامة من الفسق وخرج بذلك الفاسق وهو من فعل الكبائر أو أصر على الصغائر.
- **خامسًا**: السلامة من خوارم المروءة وخرج بذلك من طُعن في مروءته، **والخوارم**: كل قول أو فعل يذم عليه صاحبه.

والعدل: من كان غالب أحواله في طاعة الله **يعني**: قد تقع منه معصية لأنه ليس معصومًا، **قال الإمام الشّافعي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا أعلم أحدا أعطي طاعة الله حتى لم يخلطها بمعصية إلا يحيى بن زكريا عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ ولا عصى الله فلم يخلط بطاعة فإذا كان الأغلب الطاعة فهو المعدل وإذا كان الأغلب المعصية فهو المجرح» رواه الخطيب في «الكفاية».

وقال الحافظ ابن حبّان في مقدّمة «صحيحه»: «العدل من كان غالب أحواله في طاعة الله» **يعني**: قد يقع منه معصية لكن لا يُصِرُّ عليها بل يتوب منها، وغالب حاله في طاعة الله،

وكذا قال العلامة الصنعاني في «ثمرات النظر»: «أنّ العدل من كان أغلب أحواله في طاعة الله».

وفرق بين العدل والعدالة، العدل تقدم معناه، **والعدالة**: ملكة تحمل صاحبها على ملازمة التقوى والمروءة.

۞ وتُعرف عدالة الراوي بأمرين:

۞ الأول: بالاستفاضة:

أي: يُستفاض بين النّاس أنّه عدل، مثال ذلك: إسحاق بن راهويه قيل للإمام أحمد ابن حنبل ما تقول في إسحاق بن راهويه قال: «سبحان الله مثل إسحاق يُسأل عنه» **يعني**: كيف يُسأل عن إسحاق وهو إمام أجمعت الأمة على عدالته وأمانته.

ولمّا بلغ يحيى بن معين أنّ الكرابيسي يتكلم في الإمام أحمد قال: «ما أحوجه أن يُضرب على رأسه» **يعني**: كيف يتكلم في الإمام أحمد، وأحمد إمام أجمعت الأمة على عدالته وأمانته واستفاض ذلك بين الناس.

۞ الثّاني: التّنصيص:

وهو أن ينصّ أحد الأئمة المعتبرين على عدالة الراوي، **مثال ذلك**:

- أشعث ابن أبي الشّعثاء الكوفي، وثّقه أحمد ويحيى وأبو حاتم والنسائي.
- محمد ابن أبي ذئب المدني، وثّقه أحمد ويحيى وأبو حاتم والنسائي.
- أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو حاتم الرازي والنسائي أئمة نقاد يعتبر قولهم في

تعديل الرواة، فمن وثقوه ثبتت عدالته.

قوله: (ضبطه قد كملا) هذا الشرط الثالث: تمام الضبط. **يعني**: الحفظ والاتقان، روى أبو داود والترمذي وحسنه عن زيد بن ثابت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يقول: «**نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا حَدِيثًا فَحَفِظَهُ حَتَّى يُبَلِّغَهُ**».

۞ **وضبّط الرواة ينقسم إلى ثلاثة أقسام:**

۞ **الأول**: تامّ الضّبط وهو راوي الحديث الصّحيح.

۞ **والثّاني**: من خفّ ضبطه وهو راوي الحديث الحسن.

۞ **والثّالث**: خفيف الضّبط، خفيف على وزن ضعيف **يعني**: غير ضابط ولا حافظ وهو راوي الحديث الضعيف.

۞ **ويُعرف تمام الضّبط بثلاثة أمور:**

۞ **الأوّل**: بالاستفاضة بين الناس أن فلانـًا من أهل الضبط والاتقان.

۞ **والثّاني**: بالتنصيص بأن ينصّ أحد الأئمة المعتبرين أن فلانـًا من أهل الضبط والاتقان.

۞ **والثالث**: بجمع رواياته وعرضها على روايات الثّقات، فإن وافق الثقات في كلّ رواياته أو غالبها فهو ثقة ضابط، وإن خالف الثِّقات في كلّ رواياته أو غالبها فهو ضعيف، لذلك تجد في كلام الأئمة النقاد كالدارقطني وغيره في تراجم بعض الرواة: يقولون: فلان ثقة لا يخالف الناس، وفلان ضعيف يُخالف النَّاس.

۞ والضبط ينقسم إلى قسمين:

۞ الأول: ضبط راوي، وينقسم إلى قسمين:

۞ **ضبط مطلق**: يعني: كيفما حدث فهو ضابط لحديثه.

۞ **وضبط مقيد**: يعني: في حال دون حال، كالثقة إذا اختلط يقبل ما حدث به قبل اختلاطه ولا يقبل ما حدث به بعد اختلاطه.

۞ الثاني: ضبط رواية، وينقسم إلى قسمين:

۞ **ضبط كتاب**: وهو أن يحفظ ما سمعه في كتابه.

۞ **وضبط صدر**: وهو أن يحفظ ما سمعه في صدره.

قوله: (إلى النهاية) **يعني**: من أول السند إلى منتهاه وهو متصل ورواته عدول وضبطهم تام.

قوله: (بلا تعليل) **هذا الشرط الرابع**: وهو السلامة من العلّة القادحة.

۞ والعلّة تنقسم إلى قسمين:

۞ **علّة قادحة**: وهي التي تُأثّر في صحّة الحديث وتوجب ردّه.

مثال ذلك: ما رواه أبو داود وابن ماجه وصححه الحاكم من طريق محارب بن دثار عن عبدالله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال النبي عَلَيْهِٱلصَّلَاةُوَٱلسَّلَامُ: «**أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللهِ الطَّلَاقُ**» هذا الحديث له علّة، وهي الإرسال نص على ذلك الأئمة النقاد كأبي حاتم الرازي والدارقطني والبيهقي وغيرهم، والصواب أنه عن محارب بن دثار قال: قال النبي

عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**أَبْغَضُ الْحَلَالِ إِلَى اللهِ الطَّلَاقُ**» **مرسلاً**، هكذا رواه الثقات، وهذه علّة تُأثر في صحّة الحديث وهي تعارض الوصل مع الإرسال.

❁ **والثّاني**: **علة غير قادحة**: وهي التي لا تُأثّر في صحّة الحديث.

مثال ذلك: ما جاء في الصحيحين من حديث عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا «**نَهَى رَسُولُ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ عَنْ بَيْعِ الْوَلَاءِ وَعَنْ هِبَتِهِ**» ورواه بعضهم فقال: عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهذه علة غير مؤثرة لأن عبد الله بن دينار وعمرو بن دينار كلاهما ثقة وسواء كان راوي الحديث عبدالله أو عمرو فهذا لا يضر في صحّة الحديث وهذه علّة غير قادحة.

قوله: (ولا شذوذ) **هذا الشرط الخامس**: وهو السلامة من الشذوذ، **يعني**: لا يكون شاذًا. والشّذوذ نوع من أنواع العلل، وأُفرد في التعريف دون غيره للرد على من قَبَلَ زيادة الثقة مطلقاً وهم الفقهاء والأصوليون فإنهم يطلقون القول: بقبول زيادة الثّقة مطلقاً. وهذا لا يتماشى مع مذهب المحدثين الذين يفصلون في الزيادات حسب القرائن لا يقبلونها مطلقاً ولا يردونها مطلقاً.

مثال الشاذ:

ما جاء في الصحيحين عن عبدالله بن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا قال: قال النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**صلاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى**» رواه بهذا اللّفظ كبار أصحاب ابن عمر رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمَا: منهم: نافع وعبدالله بن دينار والقاسم بن محمد وحميد بن عبدالرحمن، هؤلاء أصحابه الثقات الأثبات، وخالفهم علي بن عبدالله البارقي وهو صدوق من رجال مسلم ، رواه أصحاب

السنن عنه عن ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بلفظ «صلاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» زاد لفظة (النّهار) قال الإمام النّسائي في سننه: «النّهار غلط» **يعني**: شاذّة، وقال الإمام الترمذي في جامعه: «رواية النّهار خطأ» **يعني**: شاذة.

۞ والغلط في الحديث له ثلاث حالات:

۞ **الأولى**: في كلمة واحدة في الحديث، **مثال ذلك**: لفظة (النّهار) في حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

۞ **الثانية**: في جملة كاملة في الحديث، **مثال ذلك**: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعاً: «**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ**» وذكر «**وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يمينهُ مَا تُنْفِقُ شمالهُ**»، وأصل الحديث في الصحيحين بلفظ «**حَتَّى لَا تَعْلَمَ شمالهُ مَا تُنْفِقُ يمينهُ**».

۞ **الثالثة**: في كل المتن، **مثال ذلك**: حديث جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قال: (**كَانَ آخِرَ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ تَرْكُ الْوُضُوءِ مِمَّا مَسَّتِ النَّارُ**) رواه أبو داود والنسائي وقال عنه أنه مختصراً، وذكر الإمام أبو حاتم الرازي في العلل أن هذا الحديث روي بالمعنى غلط. وأصله أن النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: (**أَكَلَ خُبْزًا وَلَحْمًا، ثُمَّ دَعَا بِوَضُوءٍ فَتَوَضَّأَ بِهِ، ثُمَّ صَلَّى الظُّهْرَ، ثُمَّ دَعَا بِفَضْلِ طَعَامِهِ فَأَكَلَ، ثُمَّ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَلَمْ يَتَوَضَّأْ**) رواه أبو دواد.

قوله: (فاعن بالتحصيل): **يعني**: اعتنِ بتعريف الحديث الصحيح، وهو ما اتصل سنده بنقل العدل الذي تم ضبطه إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة قادحة.

۞ من خلال التعريف يتبيّن أنَّ شروط الصّحيح تنقسم إلى قسمين:

۞ **الأول**: **شروط مُثبتة**: أي: لا بدّ من وجودها وهي: اتصال الإسناد، وعدالة الرّواة، والضّبط التّام.

۞ **والثّاني**: **شروط منفية**: لا بدّ من عدمها، وهي: عدم الشذوذ وعدم العلة القادحة، فإذا اجتمعت هذه الشروط الخمسة أصبح الحديث صحيحًا.

مثال الحديث الصحيح: روى مالك في الموطأ عن أبي الزّناد عن الأعرج عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**إِذَا شَرِبَ الكَلْبُ فِي إِنَاءِ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا**» هذا الحديث رواه مالك وهو ثقة ثبت من رجال الصّحيحين عن أبي الزّناد واسمه عبدالله بن ذكوان، شيخ مالك ثقة ثبت من رجال الصّحيحين عن الأعرج واسمه عبدالرحمن بن هرمز، شيخ أبي الزِّناد ثقة ثبت من رجال الصَّحيحين عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

هذا الحديث صحيح، لأنه متصل الإسناد، ورواته كلّهم ثقات عدول، ضبطهم تام، وسالم من الشذوذ والعلة القادحة.

والصّحيح ينقسم إلى صحيح لذاته وصحيح لغيره، إذا أُطلق الصّحيح المراد لذاته، وأما الصحيح لغيره سوف يأتي إن شاء الله في باب الحسن.

۞

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الْحَسَنُ الَّذِي الشُّرُوطُ اسْتَوْفَى (٩) إِلَّا كَمَالَ الضَّبْطِ فَهْوَ خَفَّا

قوله: (والحسن) هذا البيت في الحديث الحسن، وهو النوع الثاني من أنواع علوم الحديث، وسمّي حسنًا لحسن الظّن براويه، **قال العلامة الجرجاني** في «فنِّ مصطلح الحديث»: «سمّي حسنًا لحسن الظّن براويه، ويُحتمل لأنّه يُحسن الاحتجاج به، وهو من أنواع الحديث المقبول عند العلماء».

قال الحافظ السيوطي في «تدريب الراوي»: «المقبول يشمل: الصحيح لذاته والصحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره... إلخ».

قوله: (والحسن الذي الشروط استوفى) **يعني:** كل شروط الحديث الصّحيح موجودة في الحديث الحسن إلا تمام الضبط، **لذلك قال:** (إلا كمال الضبط فهو خفا) **يعني:** أن راوي الحديث الحسن دون راوي الحديث الصحيح في الضبط والاتقان، راوي الصحيح كمل ضبطه **يعني:** تام الضبط، وراوي الحسن لم يكمل ضبطه **يعني:** خف ضبطه.

وعَرَّف العلماء كالترمذي والخطابي وابن الجوزي الحسن بتعاريف لم يرتضها النقاد، **قال الحافظ ابن دقيق العيد** في «الاقتراح»: «الحديث الحسن في تحقيق معناه اضطراب»، **وقال الحافظ الذّهبي** في «الموقظة»: «لا تجد للحسن تعريفٌ منضبط وأنا على إياس من ذلك» **يعني:** لا يوجد للحديث الحسن تعريف ينضبط به.

وأجود تعريف والله أعلم هو تعريف الحافظ ابن حجر العسقلاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «النخبة»

قال: «فإن خفّ الضبط فالحسن لذاته» **يعني**: أن الحسن هو ما اتّصل سنده بنقل العدل الذي خفّ ضبطه من غير شذوذ ولا علّة قادحة.

دل التعريف على أن الحديث الحسن يشارك الصحيح في **أربعة شروط هي**:

- اتصال الإسناد.
- عدالة الرواة.
- عدم الشذوذ.
- وعدم العلة القادحة.

- وخالفه في الضبط:

- راوي الصحيح تام الضبط.
- وراوي الحسن خف ضبطه.

واستعمال لفظ (الحسن) معروف عند الأئمة النقاد، ذكره الإمام أحمد والبخاري أبو داود وغيرهم، لكن غير مشتهر، وأول من شهره هو الإمام الترمذي في جامعه فقد ذكره ما يقارب ثلاثمائة مرة، تارة يقول: (حديث حسن) وتارة يقول: (حسن غريب)، قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح العلل: الترمذي هو الذي شهر الحسن.

والحديث الحسن حجة كالصحيح عند جماهير العلماء، ونُقل عن الإمام أبي الحاتم الرّازي أنّه لا يحتج به، فإن ثبت هذا القول عنه لعله والله أعلم أراد الحسن لغيره وهو الضّعيف الذي تقوّى بطرقه ولم يُرد الحسن لذاته.

❖ فائدة:

الحديث عند الحافظ ابن حزم الظاهري ينقسم إلى: صحيح وضعيف، ولا يوجد عنده حديث حسن، لأنه لا يرى تقوية الحديث الضعيف ولو كثرت طرقه. وقوله مخالف لأقوال الأئمة النقاد.

قال الإمام أحمد كما في «شرح العلل لابن رجب»: «ابن لهيعة ما كان حديثه بذاك وما أكتب حديثه إلا للاعتبار وإنما اكتب حديث الرجل كأني استدل به مع حديث غيره يشده لا أنه حجة إذا انفرد».

وقال الإمام الترمذي في «العلل الصغرى»: «الحسن عندنا كل حديث يروى لا يكون في إسناده من يتهم بكذب ولا يكون شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك».

وقال الحافظ المنذري: «قد عُلم أن تظافر الرواة على شيء ومتابعة بعضهم لبعض في حديث مما يشده ويقويه، وربما التحق بالحسن وما يحتج به». اهـ.

❁ مسألةٌ:

هل الحسن يندرج ضمن الحديث الصحيح أو ضمن الحديث الضعيف؟

ذكر الحافظ ابن الصلاح في «علوم الحديث»: «أنّ الأئمة كابن خزيمة وابن حبان والحاكم يدرجون الحسن ضمن الصحيح».

وذكر شيخ الإسلام ابن تيمية في «قاعدة جليلة»: «أن الأئمة يُدرجون الحسن ضمن الضعيف، والضعيف عندهم ينقسم إلى قسمين ضعيف يُحتج به وهو الحسن وضعيف لا يُحتج به وهو الضعيف المعروف».

والجمع بين قول ابن الصلاح وشيخ الإسلام، يُحمل قول ابن الصلاح على الحسن لذاته، ويُحمل قول شيخ الإسلام ابن تيمية على الحسن لغيره، والله أعلم.

مثال الحديث الحسن لذاته: ما رواه الترمذي في جامعه من طريق محمد بن إسحاق عن أبان بن صالح عن مجاهد عن جابر بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**نَهَى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ بِبَوْلٍ، فَرَأَيْتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْبَضَ بِعَامٍ يَسْتَقْبِلُهَا**» قال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب.

الحديث رجاله كلّهم ثقات إلا محمد بن إسحاق القرشي المدني، **قال يحيى بن معين وأبو زرعة الرازي وابن حجر:** «ابن إسحاق صدوق»، **وقال عنه الإمام أحمد:** «حسن الحديث».

لأجل ذلك قال الترمذي عن حديثه: «حسن غريب».

وحسن غريب عند الترمذي **يعني:** حسن لذاته، عُرف هذا بالتتبع والاستقراء لكتابه الجامع، والله أعلم.

۞ **الثّاني الحسن لغيره:** وهو الضعيف الذي لم يشتد ضعفه واعتضد بطرقه وتقوّى بها.

مثال الحسن لغيره: ما رواه الترمذي من طريق حماد بن عيسى الجهني عن حنظلة ابن أبي سفيان عن سالم بن عبدالله عن أبيه عن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: كان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**إِذَا رَفَعَ يَدَيْهِ فِي الدُّعَاءِ لَمْ يَحُطَّهُمَا حَتَّى يَمْسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ**» **قال أبو عيسى:** «هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى، وقد تفرد به، وهو

قليل الحديث، وقد حدث عنه الناس». اهـ.

الحديث ضعيف فيه حماد بن عيسى، ضعفه أبو داود وأبو حاتم والدارقطني وابن حبان والذهبي وابن حجر. وله شواهد لا تخلو من ضعف منها: حديث السائب بن يزيد عن أبيه رواه أحمد وأبو داود وفي سنده عبدالله بن لهيعة ضعيف عند العلماء، وشاهد آخر عن ابن عباس رواه أبو داود وضعفه.

قال الحافظ ابن حجر في «بلوغ المرام»: «حديث عمر له شواهد منها حديث ابن عباس عند أبي داود ومجموعها يقتضي أنه حديث حسن». اهـ. **يعني:** حسن لغيره، لأنه حديث ضعيف عند العلماء، لكن لم يشتد ضعفه وله شواهد ضعيفة لم يشتد ضعفها، ومن المعروف عند علماء الحديث أن الضعيف يتقوى بغيره إذا لم يشتد ضعفه وله شواهد ومتابعات مثله أو أقوى منه، ويشهد لهذا قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة ٢٨٢].

روى الطبري في تفسيره عن الربيع والسُّدي والضحاك قالوا: إذا نست إحدى المرأتين تذكرها صاحبتها الأخرى.

❁ تنبيه:

الحسن لذاته إذا عضده حسن لذاته مثله أو أرفع منه، أصبح الحديث صحيحًا لغيره.

مثال ذلك: روى أحمد في المسند قال: حدثنا عبدالملك بن عمرو حدثنا هشام بن سعد عن زيد بن أسلم عن أبيه قال: سمعت عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يقول: «**فِيمَ الرَّمَلَانُ الْآنَ وَالْكَشْفُ عَنِ الْمَنَاكِبِ، وَقَدْ أَطَّأَ اللهُ الْإِسْلَامَ وَنَفَى الْكُفْرَ وَأَهْلَهُ؟ وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَدَعُ شَيْئًا**

كُنَّا نَفْعَلُهُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ».

هذا الحديث سنده حسن، فيه، هشام بن سعد المدني، مختلف في توثيقه، **قال الذهبي** في «الكاشف»: «حسن الحديث». اهـ . وتابعه محمد بن جعفر الأنصاري كما في صحيح البخاري وهو ثقة، فأصبح الحديث صحيحاً لغيره بهذه المتابعة النافعة.

❊

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثُــمَّ الضَّــعِيفُ مَــا بِــهِ اخْــتِلَالُ (١٠) فِــي شَــرْطٍ اوْ أَكْثَــرَ وَاعْــتِلَالُ

قال: (ثم الضعيف) هذا النوع الثالث من أنواع الحديث، وهو الحديث الضعيف.

قال: (ما به اختلال) **يعني**: اختلّ أحد شروط الصحة الخمسة، **لذلك قال**: (في شرط أو أكثر) **يعني**: ضُعف إما بسبب وجود راوٍ ضعيف في سنده، أو وجود سقط في السّند، أو يكون شاذاً.

قوله: (واعتلال) **يعني**: أو فيه علّة تقدح في صحته.

والضّعيف هو ما فقد شروط الصحة الخمسة أو أحدهما، ويُعرف أيضـًا مـا نـزل عـن رتبة الحسن، **قال البيقوني في منظومته**:

وَكُـلُّ مَـا عَـنْ رُتْبَـةِ الْحُسْـنِ قَصُـرْ فَهْـوَ الضَّـعِيفُ وَهْـوَ أَقْسَـامًا كَثُـرْ

يعني: أقسام الضعيف كثيرة، **قال الحافظ ابن حبان**: «خمسون نوعًا».

❑ **والحديث الضعيف ليس بحجة ولا يعمل به عند جماهير الأئمة الحفاظ إلا في حالتين:**

❁ **الحالة الأولى: إذا كان عليه عمل الأمة.**

مثال ذلك: حديث رشدين بن سعد عن معاوية بن صالح عن راشد بن سعد عن أبي أمامة الباهلي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «**إِنَّ الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ لَوْنِهِ بِنَجَاسَةٍ تَقَعُ فِيْه**» رواه ابن ماجه والبيهقي.

وهذا حديث ضعيف جداً فيه رشدين بن سعد، **قال عنه الإمام النسائي**: «متروك الحديث».

وقال الحافظ ابن رجب في «شرح العلل»: «كل رشدين ضعيف».

وهذا الحديث رغم ضعفه، إلا أن العمل عليه عند عامّة أهل العلم، فقد أجمعوا على أن الماء إذا تغير لونه أو طعمه أو ريحه بنجاسة، فإنه نجس لا يرفع الحدث ولا يزيل الخبث. نقل الإجماع الحافظ ابن المنذر في الإجماع والنووي في المجموع.

❖ **فائدة:**

ذكر الحافظ ابن حجر في «النكت على المقدمة»: «أن الضعيف إذا لم يشتد ضعفه، يتقوى إذا كان عليه العمل». اهـ. وأما إذا اشتد ضعفه فلا يتقوى إذا كان عليه العمل، وحديث رشدين بن سعد ضعيف جداً لذلك لم يقويه العلماء.

❁ **الحالة الثانية: يُستأنس به**، إذا كان ضعفه ليس شديداً ولا يوجد في الباب غيره.

قال الإمام أحمد: «الحديث الضعيف عندي خير من أقوال الرجال» وفي رواية قال: «الحديث الضعيف عندي يُقدم على القياس» وكذا قال الحافظ ابن حزم في «المحلى».

وقال الإمام أبو داود رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «رسالته لأهل مكة»: «وأحيانًا أحتجّ بالمرسل إذا كان لا يوجد في الباب غيره».

وذكر الحافظ ابن منده عن الإمام أبي داود أنه قال: «وأروي الضعيف إذا لم يكن عندي غيره في الباب» **يعني**: من باب الاستئناس به.

وقال الحافظ السخاوي في «فتح المغيث»: «وهذا هو مذهب أحمد وأبي داود وأبي حنيفة والشّافعي». ويزاد عليه وابن حزم، فإنهم كانوا يستأنسون بالضعيف إذا لم يشتد ضعفه ولم يكن في الباب غيره ويقدّمونه على آراء الرجال وعلى القياس.

مثال ذلك: روى ابن ماجه بسنده عن جابر بن عبدالله الأنصاري رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مسح من أطراف الأصابع إلى الساق) الحديث ضعفه العلماء منهم السندي والألباني، إلا أن بعض الأئمة أخذ به، منهم الإمام أحمد وغيره، قالوا في صفة المسح على الخفين: «يبدأ من أطراف الأصابع ويشرع إلى الساق» لأنه لا يوجد حديث صحيح في صفة المسح على الخفين.

فالحديث الضعيف يستأنس ويقدم على أقوال الرجال وعلى القياس **بشرطين**:

- **الأول**: إذا لم يكن ضعفه شديداً.
- **والثاني**: ألا يكون في الباب غيره.

۞ **والضّعف له سببان نص عليهما الحافظ ابن حجر في «النخبة»، هما:**

۞ **الأول**: **الطعن في الراوي يعني**: جرحه، والجرح: وصفٌ في الراوي يقتضي ردّ حديثه، كقولهم: كذاب أو متروك أو ضعيف لا يحتج به أو فيه مقال وهكذا.

۞ **والثاني**: **سقط في السند** كقولهم: معضل أو منقطع أو مرسل وهكذا.

مثال الحديث الضعيف: ما رواه أحمد والترمذي من طريق الأفريقي عن زياد بن نُعيم الحضرمي عن زياد بن الحارث الصدائي قال: قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ**» حديث ضعيف فيه عبدالرحمن بن زياد بن أنعم الأفريقي، **قال أبو عيسى الترمذي** في «جامعه»: «ضعيف عند أهل الحديث».

۞

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الْمُتَوَاتِرُ الَّذِي رَوَى عَدَدْ (١١) بِغَيْرِ حَصْرٍ، وَلَهُ الْعِلْمُ اسْتَنَدْ

۞ **الخبر من حيث وصوله إلينا ينقسم إلى قسمين:**

- متواتر.
- وآحاد.

۞ **النوع الأول**: المتواتر مأخوذ من التتابع، وهو ما رواه جمع كثير عن جمع كثير تحيل العادة تواطأهم على الكذب أو الخطأ.

❁ **تنبيه:**

الأفضل في تعريف المتواتر أن يُقال: (ما رواه جمعٌ كثير) ولا يقال: (ما رواه جمع) بدون إضافة(كثير) لأن عبارة (جمع كثير) تدل على المبالغة في الكثرة، بخلاف قولهم: (جمع) فإنها لا تدل على المبالغة في الكثرة، وأقل الجمع في لغة العرب ثلاثة، لكن إذا قيل: (جمع كثير) **يعني**: كثرة غير محصورة بعدد معين، والمتواتر عند جمهور العلماء غير محصور بعدد معين، وهذا الجمع الكثير تحيل العادة تواطأهم على الكذب أو الخطأ **يعني**: يستحيل اتفاقهم على الكذب أو الخطأ.

❁ **أقسام المتواتر:**

❒ **ينقسم المتواتر إلى قسمين:**

❁ **الأول**: **متواتر لفظي**: وهو ما تواتر لفظه ومعناه، مثال ذلك: حديث «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» رواه بهذا اللفظ ما يقارب سبعون صحابياً.

❁ **والثّاني**: **متواتر معنوي**: وهو ما تواتر معناه دون لفظه، **مثال ذلك**: أحاديث المسح على الخفين رواها ما يُقارب سبعون صحابيًا بألفاظ مختلفة والمعنى واحد.

❖ **فائدة:**

المتواتر اللفظي أقل من المتواتر المعنوي.

❁ **تنبيه:**

صنف الحافظ السيوطي كتاباً في الأحاديث المتواترة أسماه «قطف الأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة» وانتقد عليه العلماء إدراجه بعض الأحاديث المختلف في صحتها

وأحاديث لم تبلغ مبلغ التواتر، **مثال ذلك**: حديث «**لَا وُضُوءَ لِمَنْ لَمْ يَذْكُرِ اسْمَ اللهِ عَلَيْهِ**» مختلف في صحته، وكذا حديث: (تخليل اللحية في الوضوء)، وتابعه على ذلك الكتاني في كتابه: «نظم المتناثر من الحديث المتواتر».

قوله: (المتواتر) **يعني**: الحديث المتواتر (الذي روى عدد بغير حصر) **يعني**: أن المتواتر غير محصور بعدد معين، وهذا قول جمهور العلماء وهو الصحيح، وقال بعض العلماء: أقله أربعة وقيل: خمسة وقيل: عشرة وقيل: عشرون وقيل: غير ذلك، والصواب أنه لا حد لأقله.

قال: (وله العلم استند) **يعني**: أن الحديث المتواتر يفيد العلم اليقيني، والصواب أن يقال: كل حديث صح أفاد العلم والعمل ما لم يكن منسوخًا، سواء كان متواتراً أو لم يبلغ مبلغ التواتر، وأما ما قاله الأصوليون ومن وافقهم من المتأخرين من بعض أهل الحديث أن المتواتر يفيد العلم وخبر الآحاد يفيد الظن، فليس بصحيح، ومخالف لقوله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ۚ﴾ [الحشر: ٧].

وهذا لفظ عام يشمل كل ما جاء به الرسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ من أمر أو نهي، سواء وصل إلينا عن طريق التواتر أو الآحاد. وقال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّٰصِحِينَ ﴿٢٠﴾ فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ ۖ قَالَ رَبِّ نَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ ﴿٢١﴾﴾ [القصص: ٢٠ – ٢١].

دلت هذه الآية الكريمة على حجية خبر الأحاد، وأنه يفيد العلم والعمل معًا، فإن نبي الله موسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ أخذ بقول الواحد وعمل به، قال الإمام أبو داود في «رسالته لأهل

مكة»: «فأما الحديث المشهور المتصل الصحيح فليس يقدر أن يرده عليك أحد». اهـ.

والمشهور من خبر الآحاد.

وقال الحافظ ابن حزم في «الإحكام»: «خبر الواحد العدل عن مثله إلى منتهاه يوجب العلم والعمل معاً». اهـ. والعدل إذا أطلقه الحفاظ فالمراد به الثقة الضابط.

۞

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَغَيْـــرُهُ خَبَـــرُ وَاحِـــدٍ، وَمَـــا زَادَ عَلَـــى اثْنَـيْنِ فَمَشْـــهُورٌ سَـــمَا (١٢)

وَمَـــا رَوَاهُ اثْنَـــانِ يُسْـــمَى بِـــالْعَزِيزْ وَمَـــا رَوَى الْوَاحِـــدُ بِالْغَرِيـــبِ مِيـــزْ (١٣)

۞ **النوع الثاني**: من أنواع الخبر: الآحاد وهو الذي لم يجمع شروط المتواتر.

أقسام خبر الآحاد:

وجد في كلام الأئمة المتقدمين، المشهور والغريب، المشهور وهو ما رواه جماعة، والغريب وهو ما رواه واحد.

ثم جاء الحافظ أبو عبدالله ابن منده الأصبهاني المتوفي سنة (٣٩٥) وقسّم خبر الآحاد إلى **ثلاثة أقسام**: «الغريب ما رواه واحد، والمشهور ما رواه جماعة والعزيز ما رواه اثنان أو ثلاثة».

وأوّل من أطلق لفظ (العزيز) على المتن فيما أعلم هو الحافظ ابن منده، وأما

المتقدمون فكانوا يطلقونه على الراوي، يقولون: (فلان عزيز الحديث) و(يعز حديثه) من العزة **يعني**: الندرة.

وتابع ابن منده على هذه القسمة جملة من العلماء منهم: ابن الصلاح والنووي وابن كثير والبيقوني وغيرهم.

ثم جاء بعدهم الحافظ ابن حجر العسقلاني وقسم الآحاد كما في نخبة الفكر إلى: «غريب ما رواه واحد، وعزيز ما رواه اثنان، ومشهور ما رواه ثلاثة».

والأظهر أن تعريف الحافظ ابن منده للعزيز أصح من تعريف الحافظ ابن حجر، ويشهد له قوله تعالى: ﴿وَٱضْرِبْ لَهُم مَّثَلًا أَصْحَٰبَ ٱلْقَرْيَةِ إِذْ جَآءَهَا ٱلْمُرْسَلُونَ ﴿١٣﴾ إِذْ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٣١٣- ١٤١٤].

قوله: (وغيره) **يعني**: غير المتواتر (خبر الواحد) **يعني**: خبر الآحاد، (ما زاد على اثنين) **يعني**: ثلاثة، (فمشهور سما) **يعني**: سمِّه المشهور.

۞ اطلاقات المشهور عند المحدثين:

۞ **الإطلاق الأول**: وصفٌ للرّاوي، يقال: (فلان مشهورٌ ثقة) و (شيخٌ مشهور) و(مشهورٌ ضعيف).

۞ **والثّاني**: وصفٌ للمتن، وهو ما رواه جماعة ولم يبلغ مبلغ التواتر.

مثال ذلك: ما رواه أبو داود عن أبي أمامة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**الْأُذُنَانِ مِنَ الرَّأْسِ**» قال العظيم آبادي في «عون المعبود»: رواه ثمانية أنفس من الصحابة. اهـ. يعني حديث مشهور

لم يبلغ مبلغ التواتر، وادعى السيوطي تواتره ولم يصب، لاختلاف الحفاظ في صحته.

۞ ومشهور المتن ينقسم إلى قسمين:

۞ **الأول**: **مشهور اصطلاحي**: وهو ما رواه جماعة، وهو المراد عند إطلاق المشهور.

۞ **والثاني**: **مشهور غير اصطلاحي**: وهو ما اشتهر على الألسنة.

قوله: (وما رواه اثنا يسمى بالعزيز) **يعني**: العزيز ما رواه اثنان، وهذا قول الحافظ ابن حجر، **وقال الحافظ ابن منده**: «اثنان أو ثلاثة»، وهذا أصح.

وسمي عزيزاً من العزة **أي**: الندرة والقلة، لأنه يندر وجوده، وقيل: من القوة، قال تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ ٱثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوٓا۟ إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ ﴿١٤﴾﴾ [يس: ١٤].

يعني: «قويناه بثالث»، **قاله الحافظ الطبري** في «تفسيره».

۞ اطلاقات العزيز عند المحدثين:

۞ **الاطلاق الأوّل**: **وصفٌ للرّاوي** يُقال: (فلان عزيز الحديث) **يعني**: قليل الحديث وهذا وُجد في كلام الأئمة كأحمد والدارقطني وغيرهما يقولون: (فلان عزيز الحديث) **يعني**: قليل الحديث.

۞ **والثّاني**: **وصفٌ للمتن** يقال: (حديثٌ عزيز) رواه اثنان أو ثلاثة.

مثال ذلك: حديث «**لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى أَكُونَ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِنْ وَلَدِهِ وَوَالِدِهِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ**» رواه الشيخان عن أنس رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ورواه البخاري عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ.

قوله: (وما روى الواحد بالغريب ميز) **يعني**: الغريب ما رواه واحد فقط، يسمّى الغريب والفرد، وفائدة، ويُسمّى ظريفًا.

❁ تنبيه:

وغالب الأحاديث الغرائب ضعيفة، قال الإمام أحمد: «لا ترووا هذه الغرائب فإنّها مناكير وعامتها عن الضعفاء» وقال الإمام أبو داود في رسالته لأهل مكة عن الغريب: (عرفه كما تعرف الضالة فإن عُرف وإلا اتركه) وإذا أطلق الإمام الترمذي الغرابة على الحديث فالمراد ضعفه، هكذا عُرف ذلك عنه. فالغالب على الغرائب الضعف إلا غرائب الصّحيحين فإنها صحاح.

۞ أقسام الغريب:

۞ **الأول: غريب مطلق ويسمّى غريب السند المتن.**

وهو ما كانت الغرابة في أصل سنده **يعني**: التّابعي الذي روى عن الصّحابي وليس معنى أصل سنده الصّحابي راوي الحديث، بل التابعي، لأن تفرد الصّحابي لا يسمّى غريبًا، ذكر ذلك العلامة ملا علي القاري في شرح «نزهة النّظر» وعزاه لابن حجر.

مثال الغريب المطلق: حديث عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**إِنَّمَا الْأَعْمَال بِالنِّيَّاتِ وإنما لكل امرئ ما نوى**» لم يروه من الصّحابة إلّا عمر ولم يروه عنه إلّا علقمة بن وقاص الليثي ولم يروه عن علقمة إلّا محمد إبراهيم التيمي ولم يروه عن محمد إلّا يحيى بن سعيد الأنصاري وعن يحيى رواه الناس.

۞ **والثّاني: غريب نسبي وهو ما كانت الغرابة في أثناء إسناده.**

مثال الغريب النسبي: حديث مالك عن الزّهري عن أنس بن مالك رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «دَخَلَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَامَ الْفَتْحِ مَكَّةَ وَعَلَى رَأْسِهِ مِغْفَرٌ» **يعني**: الخوذة التي تستر الرأس.

هذا الحديث لم يروه عن الزهري إلّا مالك.

❖ **فائدة**:

أكثر الغرائب نسبية والمطلق قليل.

❁ **تنبيه**:

ينبغي عدم الجزم بإطلاق الغرابة، لأنه قد يجزم شخص بغرابة حديث ثم يتبين أن له متابع أو شاهد، **مثال ذلك**: حديث ابن لهيعة عن دراج عن أبي الهيثم عن أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «الْوَيْلُ وَادٍ فِي جَهَنَّمَ» رواه الترمذي وقال: هذا حديث غريب، لا نعرفه مرفوعًا إلا من حديث ابن لهيعة. اهـ.

قال الحافظ ابن كثير في «تفسيره»: «لم يتفرد به ابن لهيعة، بل تابعه عمرو بن الحارث». وكذا قال الحافظ ابن رجب في كتابه «التخويف من النار» والعلامة المباركفوري في «تحفة الأحوذي».

✿✿✿

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَسَمَّوُا الْمَرْفُوعَ مَا انْتَهَى إِلَى (١٤) أَفْضَلِ مَنْ إِلَى الْأَنَامِ أُرْسِلَا

قال: (وسموا) **يعني**: أهل الحديث، (المرفوع) سميّ مرفوعًا لأنّه رُفع إلى مقام النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ ومقام النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ مقام رفيع، والمرفوع: كل أُضيف إلى النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خَلقيه أو خُلقية.

قوله: (أفضل من إلى الأنام أرسلا) **يعني**: أفضل من أرسل إلى الخلق عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

۞ أقسام المرفوع:

۞ **الأول**: مرفوع صريح: وهو ما كان فيه ذكر النّبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، كقولهم: قال النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، أو فعل النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، أو أقرّ النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، أو كان وصفه صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا.

۞ **والثّاني** مرفوع حكمي: وهو الذي لم يذكر فيه النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ كقول الصحابي: أُمرنا بكذا، أو نُهينا عن كذا، أو أُحل لنا كذا، أو حُرّم علينا كذا، أو السّنة كذا، أو كنا نفعل كذا، أو هذه الآية نزلت في كذا، هذا كله له حكم الرفع ومعناه: أمرنا النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكذا ونهانا النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بكذا وأحل لنا النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كذا، وهكذا.

۞

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمِثْلُهُ الْمُسْنَدُ أَوْ ذَا مَا وَصَلْ (١٥) لِقَائِلٍ، وَلَوْ بِهِ الْوَقْفُ حَصَلْ

قوله: (ومثله المسند) المسنَد بفتح النون: ما اتصل سنده إلى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

❁ وله شرطان:

❁ **الأول:** اتصال الإسناد.

❁ **الثاني:** الإضافة إلى النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ.

❁ إطلاقات المسند عند المحدثين:

❁ **الإطلاق الأوّل:** هو الكتاب الذي جمع مصنِّفه أحاديث كل صحابي على حدة كمسند الإمام أحمد، مسند عبد بن حميد، ومسند أبي يعلى الموصلي وغير ذلك.

❁ **والإطلاق الثّاني:** هو الكتاب الذي يسوق مصنفه الأحاديث بأسانيدها. كمسند الإمام الشافعي ومسند الدّارمي والجامع الصّحيح المسند للبخاري والمختصر المختصر من الصّحيح المسند لابن خزيمة وغير ذلك.

والأصل في إطلاق المسند هو ما اتصل سنده إلى صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ وهذا هو قول الإمام الحاكم وغيره ومن الحفاظ، وقد يطلق المسند على الموقوف، لكن مقيد، كقولهم أسنده فلان إلى عمر، يعني وصل سنده إليه.

❁

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـا انْتَهَـى إِلَـى الصَّـحَابِيِّ وَقَـدْ (١٦) وُصِـلَ أَوْ قُطِـعَ مَوْقُوفًـا يُعَـدْ

قولـه: (وما انتهـى إلـى الصـحابي) **يعنـي:** إذا انتهـى الإسـناد إلـى الصـحابي يسـمى، الموقوف: وهو ما أضيف إلى الصحابي من قول أو فعل أو تقرير بلا قرينة تدل على الرفع.

مثال الموقوف: ما رواه البخاري في جزء رفع اليدين في الصلاة عن نافع قال: «**يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ**».

ومثال الموقف الذي فيه قرينة تدل على الرفع: ما رواه البخاري في صحيحه: «**عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: كُنَّا إِذَا أَصَابَتْ إِحْدَانَا جَنَابَةٌ أَخَذَتْ بِيَدَيْهَا ثَلَاثًا فَوْقَ رَأْسِهَا، ثُمَّ تَأْخُذُ بِيَدِهَا عَلَى شِقِّهَا الْأَيْمَنِ، وَبِيَدِهَا الْأُخْرَى عَلَى شِقِّهَا الْأَيْسَرِ**».

قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٣٦): «للحديث حكم الرفع، لأن الظاهر اطلاع النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ على ذلك وهو مصير من البخاري إلى القول بأن لقول الصحابي (كنا نفعل كذا) حكم الرفع سواء صرح بإضافته إلى زمنه أول لا وبه جزم الحاكم».

والموقوف حجة في أصح قولي العلماء **بشرطين:**

- **الأول**: ألا يخالف نصـًا عن النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فإن خالف النص فليس بحجة.
- **والثاني**: ألا يخالف صحابي آخر، فإن خالف غيره من الصحابة فليس بحجة، ويرجح قول أقربهما إلى الدليل.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَذَا مَا رُفِعَ حَيْثُ وُصِلَا (١٧) فَسَمِّهِ مَوْصُولًا اوْ مُتَّصِلَا

قوله: (فسمه موصلا أو متصلا): الموصول والمتّصل لفظان بمعنى واحد، وهو ما اتصل سنده من أوّله إلى منتهاه، ويطلق على المرفوع والموقوف والمقطوع.

۞ نوعا الاتصال:

۞ **الأول:** اتّصالٌ صريح: وهو سماع الرّاوي من شيخه، والشيخ من شيخه إلى منتهاه. كقولهم: حدثنا وحدثني، أو أخبرنا وأخبرني، أو سمعنا وسمعت أو أنبأنا وأنبأني أو قال لنا أو قال لي.

۞ **والثّاني:** اتِّصال غير صريح وهو العنعنة، كقولهم: فلان عن فلان، ومثله المؤنن: كقولهم: فلان أن فلانًا قال كذا.

ولا يحمل على الاتصال إلا بشرطين: الأوّل السّلامة من التّدليس، والثّاني أن يعنعن عن شيخه الذي عاصره وسمع منه.



قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَــا انْتَهَــى لِتَــابِعِيٍّ وَوَقَــفْ (١٨) فَـذَلِكَ الْمَقْطُـوعُ عِنْـدَ مَـنْ سَـلَفْ

قوله: (وما انتهى لتابعيي ووقف): **يعني:** إذا انتهى السّند إلى التّابعي ومن دونه سمي المقطوع.

قوله: (فذلك المقطوع) **يعني:** سمّه المقطوع، وفرق بين المقطوع والمنقطع، المقطوع بالقاف وصف للمتن، والمنقطع بالنون وصفٌ للسند.

قوله: (عند من سلف) **يعني:** عند السّلف الأوائل من أئمة الحديث يسمّونه المقطوع. وهو ما أضيف إلى التابعي ومن دونه من قول أو فعل بلا قرينة تدل على الرفع.

مثال المقطوع: ما رواه البخاري في جزء رفع اليدين في الصلاة عن سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ عندما سأل عن رَفْعِ الْيَدَيْنِ فِي الصَّلَاةِ قال: «**هُوَ شَيْءٌ تُزَيِّنُ بِهِ صَلَاتَكَ**».

ومثال المقطوع الذي له حكم الرفع: ما رواه وكيع عن سعيد بن جبير رَحِمَهُ ٱللَّهُ قال: «**من قطع تَمِيمَةً من إنسان كان كعتيق رقبة**» **يعني:** في الأجر والثواب كمن عتق رقبة ومثل هذا لا يقال بالرأي، **قال العلامة عبدالرحمن بن حسن آل الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ** في «فتح المجيد»: «هذا عند أهل العلم له حكم الرفع، لأن مثل هذا لا يقال بالرأي، ويكون مرسلاً، لأن سعيداً تابعياً».

وأقوال التّابعين لا يحتج بها عند جمهور العلماء لكن يُستأنس بها إلا إذا أجمعوا فإن إجماعهم حجة، **قال شيخ الإسلام ابن تيمية** في «مقدّمة التّفسير»: «إذا أجمعوا كان إجماعهم حجّة».

***

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يَكُـنْ فِـي سَـنَدٍ قَـلَّ عَـدَدْ (١٩) رُوَاتِـــهِ بِنِسْـــبَةٍ إِلَـــى سَــــنَدْ

وَفِيهِمَـــا اتِّحَـــادُ مَـــتْنٍ حَاصِـــلُ (٢٠) فَـــذَلِكَ العَـــالِي وَهَـــذَا النَّـــازِلُ

هذان البيتان في الإسناد العالي والإسناد النازل.

الإسناد العالي: الذي قلّت رواته، وضده الإسناد النّازل: الذي كثرت رواته.

وكان الأئمة الحفاظ يرغبون الإسناد العالي ويرحلون في طلبه، لأنّه كلّما قلّ رواة الإسناد كلّما كان الحديث إلى الصِّحة أقرب، وكلّما كثر رواة الإسناد كان الحديث إلى الضعف أقرب، لأنه ربما يكون فيه راوٍ مجروح أو انقطاع في السند أو غير ذلك.

قال الإمام أحمد بن حنبل: «طلب علو الإسناد سنّة عمن سلف».

وقيل للإمام يحيى بن معين في مرض الموت يا أبا زكريا ما تشتهي؟ قال: «بيتٍ خالٍ وإسنادٍ عالٍ».

مثال الإسناد العالي:

قال البخاري في صحيحه: «حدثنا مكي بن إبراهيم قال: حدثنا يزيد بن أبي عبيد عن سلمة بن الأكوع رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال سمعت النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقول: «**مَنْ يَقُلْ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**». هذا سند ثلاثي، والثلاثيات أعلى أسانيد البخاري.

وأما النّزول: فغير مرغب فيه، **قال علي بن المديني**: «النّزول شؤم».

وقال يحيى بن معين: «الإسناد النازل قرحة في الوجه» ذكره ابن طاهر القيسراني في كتابه «العلو والنّزول».

مثال الإسناد النازل:

قال البخاري في صحيحه: «حدثنا إسماعيل حدثني أخي عن سليمان عن محمد ابن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمه حدثته عن أمي حبيبه بنت أبي سفيان رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا عن زينب بن جحش رَضِيَٱللَّهُعَنْهَا: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَزِعًا يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ**» هذا إسناد تساعي وهو أنزل أسانيد البخاري.

وقد يكون الإسناد النّازل أحيانًا أفضل من الإسناد العالي إذا صح النازل ولم يصح العالي. **قال أحد السلف**: «نزولٌ بإسنادٍ نظيف أحبّ إليّ من علوٍ بإسنادٍ ضعيف» نظيف **يعني**: صحيح.

مثال العالي الضعيف: روى الإمام مسلم في كتاب التّمييز قال حدّثنا قتيبة بن سعيد عن سلمة بن وردان عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: قال النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ ثم ذكر الحديث

في سورة فضل ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١﴾ [الإخلاص: ١] هذا سنده عالٍ وهو ثلاثي، لكن فيه سلمة بن وردان ضعيف عند الجمهور.

مثال النازل الصحيح:

قال البخاري في صحيحه: «حدثنا إسماعيل حدثني أخي عن سليمان عن محمد ابن أبي عتيق عن ابن شهاب عن عروة بن الزبير أن زينب بنت أبي سلمه حدثته عن أمي حبيبه بنت أبي سفيان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهَا عن زينب بن جحش رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهَا: **«أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ دَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَزِعًا يَقُولُ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ»**.

۞ أقسام العلو:

۞ **الأول**: **علو مطلق**: وهو العلو بإسنادٍ صحيح إلى النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

۞ **والثّاني علوٌ** مقيّد: وهو العلو بإسناد صحيح إلى أحد الأئمة الحفاظ، أو إلى أحد كتب الحديث.

۞ والنّزول ينقسم إلى قسمين:

۞ **الأول نزول مطلق**: وهو نزول إلى النبي عَلَيۡهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ.

۞ **والثاني نزول مقيّد**: وهو نزول إلى أحد الأئمة الحفاظ أو إلى أحد كتب الحديث.

۞

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ لِكُـــلِّ رَاوٍ امْــــرٌ يَحْصُـــلُ (٢١) مُتَّفِقًــــا: فَـــذَلِكَ الْمُسَلْسَـــلُ

قوله: (فذلك المسلسل) **يعني** سمه المسلسل: وهو ما تتابع رواة إسناده على قولٍ أو فعلٍ أو قول وفعل معًا.

۞ والتسلسل له ثلاث حالات:

۞ **الأولى**: مسلسل بالقول، كقول: حدثنا فلان قال: حدثنا فلان، إلى آخر السند كله مسلسل بقول: حدثنا.

۞ **الثاني**: مسلسل بالفعل، كقولهم: حدثنا فلان وهو قائم قال: حدثني فلان وهو قائمًا، إلى آخر السند كله مسلسل بالقيام.

۞ **والثالث**: مسلسل بالقول والفعل معًا، كقولهم: أخذ بيدي وقال: إني أحبك في الله، إلى آخر الإسناد كله أخذ بيدي وقال: إني أحبك في الله.

۞ تنبيه:

غالب المسلسلات واهية غير صحيحة، **قال الحافظ الذهبي** في «الموقظة»: «عامة المسلسلات واهية» **يعني**: التسلسل غير صحيح لا المتن لأن المتن قد يكون مُخرج في الصحيحين أو أحدهما.

۞ نوعا المسلسل:

۞ **الأوّل**: مسلسلٌ مطلق، وهو ما تسلسل من أوله إلى منتهاه، كالمسلسل بسورة الصّف، رواه الدَّارمي عن عبدالله بن سلام رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، وهو أصح المسلسلات.

۞ **والثّاني**: مسلسل نسبي، وهو ما تسلسل إلى راوٍ معين، كالمسلسل بالأولية، انتهى تسلسله إلى سفيان بن عيينة رَحِمَهُٱللَّهُ، قاله الحافظ السيوطي في تدريب الراوي. وما بعد سفيان من تسلسل غير صحيح.

❖ الفائدة:

من معرفة المسلسل: هو سلامة الحديث من الانقطاع، لأنه متى ما صح تسلسل الحديث، دل على صحة سنده.

۞

قال رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَالْمُهْمَلُ الَّذِي لِرَاوِيهِ اتَّفَقْ (٢٢) شَيْخَانِ فِي اسْمٍ وَرَوَى وَمَا فَرَقْ

قوله: (والمهمل) **يعني**: في السند وهو من ذكر اسمه ولم يذكر نسبه.

من إطلاقات المحدثين: المهمل باللام، والمبهم بالميم، والمجهول.

۞ **الأول: المهمل**: هو من ذُكر اسمه ولم يُذكر نسبه. كقولهم: حدثنا محمد، مثلاً، لم يذكر محمد ابن مَن، هذا هو المهمل، من ذكر اسمه ولم يذكر نسبه.

۞ حالات المهمل:

۞ **الحالة الأولى**: يسهل معرفته، وهو إذا اشتهر بشيخه.

مثال ذلك:

إذا قال البخاري: حدثنا علي **يعني**: علي بن المديني.

وإذا قال الحميدي حدّثنا سفيان **يعني**: سفيان بن عيينة.

وإذا قال وكيع: حدّثنا سفيان **يعني**: سفيان الثوري.

۞ **الحالة الثانية**: يصعب معرفته، وهو إذا اشتركا اثنان في الاسم وفي الأخذ عن الشيخ.

مثال ذلك: ما رواه الترمذي في جامعه عن محمد بن فضيل عن داود الأودي عن الشعبي عن علقمة عن ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى الصَّحِيفَةِ الَّتِي عَلَيْهَا خَاتَمُ مُحَمَّدٍ** صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ..» اختلف أهل العلم في داود، هل هو داود بن يزيد الأودي الضعيف أو داود بن عبدالله الأودي الثقة، لأن كلاهما روى عن الشعبي وكلاهما روى عنهما محمد بن فضيل. لكن جاء اسمه ومنسوباً عند الطبراني في «الأوسط» أنه داود بن يزيد الأودي.

۞ **الثَّاني: المبهم**: بالميم وهو الذي لم يُذكر اسمه ولا نسبه، كقولهم: حدّثنا رجل.

۞ حالات الابهام:

۞ **الحالة الأولى**: مبهم المتن، كقولهم: سأل رجل ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، أو قال رجل: لسعيد بن المسيب، وهذا لا يضر في صحّة الحديث، سواء عرف هذا الرجل أو لم يعرف.

۞ **الحالة الثّانية**: مبهم الإسناد، وله حالتان:

- **الأولى**: إذا كان في طبقة الصحابة، وهذا لا يضر في صحة الحديث، لإجماع أهل العلم على عدالة الصحابة.
- **الثانية**: إذا كان في طبقة التّابعين ومن دونهم، وهذا يضر في صحة الحديث، ولا يقبل حتى يُعرف اسم الرّاوي المبهم وهل هو ثقة أو ضعيف.

۞ **الثَّالث: المجهول**: هو كل من لم يشتهر بطلب العلم، ولا عرفه العلماء به، ومن لا يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد.

۞ نوعا الجهالة:

الأول: جهالة عين: وهو من روى عنه واحد ولم يوثّقه معتبر.

والثّاني: جهالة حال: وهو من روى عنه اثنان أو أكثر ولم يوثّقه معتبر.

۞ تنبيه:

ذكر الحافظ العراقي في التقييد والإيضاح أنّ الراوي إذا لم يُعرف بجرح ولا تعديل وروى له أصحاب الصحيح فهو ثقة **يعني**: إذا روى البخاري أو ومسلم في صحيحهما عن راوٍ لم يعرف بجرح ولا تعديل لا يُقال عنه مجهول، بل هو ثقة عندهما.

وقال الحافظ الذهبي في «الموقظة»: الراوي الذي لم يُوثق ولا ضُعف، إذا خُرج حديثه في الصحيحين فهو موثق بذلك، وإن صحح حديثه الترمذي وابن خزيمة فهو جيد، وإن صحح حديثه الدارقطني والحاكم فأقل أحواله حُسن حديثه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَـا أَوَّلُ السَّـنَدِ سَـاقِطٌ وَلَـوْ (٢٣) إِلَـى تَمَامِـهِ الْمُعَلَّـقَ دَعَـوْا

قوله: (المعلّق): هو ما حذف من أول إسناده راوٍ أو أكثر.

وقوله: (دعوا) **يعني**: يسمى المعلق عند أهل الحديث، **قال الحافظ ابن حجر**: «أول من سماه المعلق هو الحافظ الدارقطني».

والمعلق: هو ما سقط من أول إسناده راوٍ أو أكثر. وإن شئت قل: ما أسقط منه المصنف شيخه أو أكثر.

مثال المعلق: قال البخاري: «وَرَحَلَ جَابِرُ بْنُ عَبْدِ اللهِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ إِلَى عَبْدِ اللهِ بْنِ أُنَيْسٍ فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ».

ساقه الإمام البخاري في صحيحه بغير سند. والأصل في المعلقات الضعف، للجهالة في حال الراوي الساقط هل هو ثقة أم ضعيف.

❁ حكم معلقات البخاري:

❁ تنقسم معلقات الإمام البخاري في صحيحه إلى قسمين:

❁ **القسم الأول**: ما علقه ثم وصله في صحيحه، وهذا صحيح، سواء علقه بصيغة الجزم أو بصيغة التمريض، وأكثر معلقاته وصلها في صحيحه.

❁ **القسم الثّاني**: ما علقه ولم يصله في صحيحه، وهذا فيه عدة أقوال لأهل العلم:

- **القول الأول**: أنها صحيحة وداخلة من ضمن الصحيح.
- **القول الثاني**: أنها حسنة، وهذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية واختاره الزركشي.
- **القول الثالث**: ما ساقه بصيغة الجزم فهو صحيح عنده، وما ساقها بصيغة التمريض فهو ضعيف عنده، وهذا قول ابن الصلاح وابن حجر وغيرهما.
- **القول الرابع**: أنه لا يحكم لحديث بصحة ولا بضعف إلا بعد الوقوف على سنده والنظر فيه هل هو صحيح أو ضعيف، لأن البخاري قد يعلق الحديث بصيغة الجزم ثم يضعفه في كتابه التاريخ الكبير، وهذا قول مغلطاي.

❁

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يَكُنْ سَقَطَ بَعْدَ التَّابِعِي (٢٤) فَذَلِكَ الْمُرْسَلُ دُونَ دَافِعِ

قوله: (فذلك المرسل) **يعني**: يسمى المرسل، وهو ما أضافه التّابعي إلى النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، سواء كان من كبار التابعين أو صغارهم.

وهذا أصح تعريف للمرسل، وأما قول ابن ملقن والذهبي والبيقوني أنّ المرسَل ما سقط منه الصحابي، فليس بصحيح، وانتقده السيوطي في رسالته في علم الحديث قال: «لم يُصوب قول من قال: المرسل ما سقط منه الصحابي، إذ لو عرف أن الساقط صحابي لم يكن الحديث ضعيفًا لأن الصحابة كلهم عدول».

وصدق رَحِمَهُ ٱللَّهُ، لو عُلم أن الساقط هو الصحابي لما ضُعف المرسل، لإجماع العلماء على عدالة الصحابة الكرام، ولكن بسبب الجهالة بحال الراوي الساقط ضُعف المرسل كما نص على ذلك الحافظ ابن حزم في «الإحكام».

مثال المرسل: ما رواه مالك في الموطأ عن عطاء ابن يسار وهو تابعي ثقة قال: «**جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللهِ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَسَأَلَهُ عَنْ وَقْتِ صَلَاةِ الصُّبْحِ**».

❁ حجية المرسل:

ذهب أكثر المحدثين إلى عدم الاحتجاج به، منهم: مسلم في مقدمة صحيحه وابن خزيمة في التوحيد وابن حزم في الإحكام وغيرهم.

ووضع الإمام الشافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ شروطًا لقبول المرسل، منها شروط تتعلق بالراوي وهو أن يكون تابعي كبير ثقة، وشروط تتعلق بالرواية وهو أن يأتي المرسل من طريق أخر متصل أو يشهد له مرسل أخر أو عمل به بعض الصحابة أو عليه عمل الأمة، **قال الإمام الشافعي**: «فإذا اجتمعت هذه الشروط أصبح حجة». ومعنى قوله حجة **أي**: حسن لغيره، لأنه ضعيف اعتضد بغيره، **وقال الحافظ ابن رجب** في شرح «العلل»: حجة **أي**: صحيح، لكن الأقرب أن معنى حجة حسن لغيره والله أعلم.

۞ إطلاقات المرسل عند المحدثين:

۞ **الإطلاق الأوّل**: كلّ حديثٍ لم يتصل سنده يسمّى مرسلًا، المنقطع مرسل، المعضل مرسل وهكذا، وصنف الحافظ ابن أبي حاتم الرازي كتاب المراسيل في هذا النوع.

۞ **الإطلاق الثاني**: ما أضافه التّابعي إلى النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ، وصنف أبو داود كتاب المراسيل في هذا النوع.

۞ حكم المرسل:

المرسل نوع من أنواع الحديث الضعيف.

۞

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالْوَاحِدُ السَّاقِطُ لَا فِي الطَّرَفَيْنْ (٢٥) مُنْقَطِعًا يُدْعَى، وَلَوْ فِي مَوْضِعَيْنْ

قوله: (والواحد الساقط لا في الطرفين) **يعني**: ليس من أول سنده ولا من آخره، بل سقط من أثناء إسناده راوٍ واحد.

قوله: (منقطع) **يعني**: سمه المنقطع.

قوله: (ولو في موضعين) **يعني**: قد يقع السقط في موضعين مختلفين، لا متتابعين.

۞ المنقطع له إطلاقان عند المحدّثين:

۞ **الإطلاق الأوّل**: كلّ حديثٍ لم يتصل سنده، قال البيقوني رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَكُــلُّ مَــا لَــمْ يَتَّـصِلْ بِحَــالِ إِسْنَـــادُهُ مُنْقَـــطِعُ الأَوْصَــالِ

يعني: على أي وجه كان السقط يسمّى منقطعًا.

۞ **والإطلاق الثّاني**: ما سقط من أثناء إسناده راوٍ أو أكثر بلا تتابع.

والمنقطع نوع من أنواع الحديث الضّعيف، وسبب ضعفه الجهالة بحال الرّاوي السّاقط.

مثال المنقطع: روى الترمذي في جامعه بسنده عن الحسن البصري عن أبي هريرة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ مرفوعًا: «**عَبْدُ الدِّينَارِ**» الحسن أدرك أبا هريرة ولم يسمع منه، نص على ذلك كبار الأئمة الحفاظ منهم أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وأبو زرعة الرازي وغيرهم.

۞ نوعا المنقطع:

۞ **الأول**: **انقطاعٌ ظاهر** **يعني**: واضح لا يخفى على أحد، وهو رواية الراوي عن شيخ لم يدركه، ويعرف الانقطاع الظاهر بالتاريخ.

مثال ذلك: ما جاء في الموطأ من رواية نافع مولى ابن عمر عن عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، نافع تابعي ثقة لم يدرك عمر بن الخطاب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ.

۞ **والثّاني**: **انقطاعٌ خفي**، يعني غير واضح لا يعرفه إلا الأئمة النقاد، وهو رواية الراوي عن شيخ عاصره ولم يسمع منه، ويسمى المرسل الخفي وهو نوع من أنواع العلل.

مثال ذلك: ما رواه أبو داود والترمذي عن الأعمش عن أنس بن مالك رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: قال: «**كَانَ النَّبِيُّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إِذَا أَرَادَ الْحَاجَةَ لَمْ يَرْفَعْ ثَوْبَهُ حَتَّى يَدْنُوَ مِنَ الأَرْضِ**».

الأعمش ثقة من صغار التابعين عاصر أنس ولم يسمع منه، وإنما رآه يصلّي خلف مقام إبراهيم، وفرقٌ بين الرؤيا والسماع.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَالسَّـــاقِطُ اثْنَـــيْنِ تَوَالَيَـــا وَإِنْ (٢٦) فِي مَوْضِعَيْنِ مُعْضَلًا وَاعْلَمْ زُكِنْ

قوله: (والسّاقط) **يعني**: من السند، (اثنين تواليا) **يعني**: اثنين على التّتابع، كتابع التابعي والتابعي مثلاً، فسمه (معضلًا) **يعني**: يسمى المُعضل، (فاعلم زكن) **يعني**: عُلم وعُرف أنه معضل.

والمعضل: ما سقط من أثناء سنده راويان أو أكثر على التتابع.

مثال المُعضل: قال مالك في الموطأ: بلغني أنّ أبا هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ: «**لِلْمَمْلُوكِ طَعَامُهُ وَكِسْوَتُهُ بِالْمَعْرُوفِ**».

هذا معضل بين مالك وأبي هريرة انقطاع كبير، والحديث رواه مسلم في صحيحه عن مالك عن محمد بن عجلان عن أبيه عن أبي هريرة. يعني سقط منه اثنان محمد بن عجلان وأبوه.

حكم المعضل:

المعضل من أنواع الحديث الضعيف، وإذا كثر السقط في السند، اشتد ضعف الحديث.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يَكُـــنْ سُـــقُوطُهُ خَفِيَّـــا (٢٧) إِذْ لَـــيْسَ فِـــي تَارِيخِـــهِ مَأْبِيَّـــا

فَهْـوَ مَـعَ الْقَصْـدِ مُـدَلَّسٌ خُفِـي (٢٨) وَدُونَ قَصْـدٍ هُـوَ مُرْسَـلٌ خَفِـي

مرَّ قبل قليل أن الانقطاع يقسم إلى قسمين: ظاهر وخفي، الظاهر تقدم الكلام عليه، **والخفي نوعان**: التدليس والمرسل الخفي.

التَّدليس: هو إخفاء عيبٌ في الإسناد وتحسينٌ لظاهره، والعيب إما وجود راوٍ ضعيف في السند أو راوٍ صغير سن أو غير ذلك من العيوب.

والتدليس مذموم عند الأئمة، وكان شعبة بن الحجاج أكثر الأئمة ذمًا له، **كان يقول**: «لأن أسقط من السماء ولا أدلّس في حديث واحد»، **وقال أيضًا**: «لأن أزني أحب إليَّ من أن أدلس» ورغم هذا كله رماه بعضهم بالتدليس، والصحيح أنه لم يثبت عليه التدليس، **والقاعدة**: أن الراوي لا يُتهم بالتدليس إلا ثبت ذلك عنه بإسناد صحيح.

والتدليس لم يكن في عصر الصحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ، وإنما ظهر بعد عصرهم، وأول ما ظهر في الكوفة، قال يزيد بن هارون: «قدمت الكوفة فما رأيت بها أحداً إلا يدلس إلا ما خلا مسعراً وشريكًا» يعني الجميع كان يدلِّس إلا مسعر بن كدام الكوفي، ثقة من أتباع التابعين، وشريك بن عبدالله القاضي الكوفي، صدوق له أوهام من أتباع التابعين، قيل كان يدلس.

❁ مسألةٌ:

الفرق بين التدليس والمرسل الخفي؟

المدلِّس: رواية الراوي عن شيخه الذي سمع منه ما لم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع كعن وأن، كرواية الحسن البصري عن سمرة بن جندب رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ، **قال العلماء**: الحسن سمع من سمرة حديث العقيقة فقط وباقي الأحاديث لم يسمعها منه.

والمرسل الخفي: رواية الراوي عن شيخ عاصره ولم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع كعن وأن. كرواية الأعمش عن أنس بن مالك، قال العلماء: الأعمش رأى أنس ولم يسمع منه شيئًا.

۞ نوعا التدليس:

۞ **الأول**: **تدليس الإسناد**: وهو إسقاط الشيخ الذي حدّثه ويروي عن من فوقه. إمّا لأنّه ضعيف، أو صغير سن أو غير ذلك من الأسباب وهذا أشد التّدليس لا سيما إذا كان عن الضّعفاء كتدليس ابن جريج المكي.

۞ **والثّاني**: **تدليس الشّيوخ**: وهذا لا يسقط الشّيخ لكن يصفه بأوصاف لم يعرف بها كي لا يعرف، مثال ذلك: إذا قال الراوي: حدثني أحمد بن حنبل الجميع يعرفه، لكن إذا قال: حدثني أبو صالح البغدادي، مَن أبو صالح البغدادي؟ هو الإمام أحمد ابنه الكبير اسمه صالح وهو من بغداد، لكنه لم يعرف بهذا الاسم.

❖ فائدة:

أوصل بعض العلماء أنواع التّدليس إلى عشرة أنواع ذكرها الحافظ السخاوي وغيره، لكن الصّحيح كما قال الخطيب البغدادي التدليس نوعان، وباقي الأنواع تندرج تحت هذين النوعين، مثلاً تدليس السكت، يندرج تحت تدليس الإسناد، وتدليس القطع كذلك

يندرج تحت تدليس الإسناد وكذا التسوية، وأما تدليس البلدان، فإنه يدرج تحت تدليس الشيوخ وهكذا.

قوله: (سقوطه خفيًا) **يعني:** سقطه خفي غير واضح (إذ ليس في تاريخه مأبيا) **يعني:** أن الانقطاع الخفي لا يعرف بالتاريخ كالانقطاع الظاهر.

قوله: (فهو مع القصد مدلس خفي) **يعني:** إذا تعمّد ذلك فسمه المدلس.

۞ أقسام المدلسين:

قسّم الحافظ ابن حجر في كتابه تعريف أهل التقديس، مَن رُمي بالتدليس إلى خمسة أقسام:

۞ **الأول:** مَن لا يدلّس إلا نادرًا، مثاله: هشام بن عروة، **قال ابن حجر في** «التقريب»: «هشام ربّما دلّس، وهذا حديثه مقبول مطلقًا، سواء قال: سمعت أو قال: عن».

۞ **الثّاني:** مَن إذا دلس، يدلّس عن ثقة، مثاله: سفيان بن عيينة وسفيان الثوري، رماهم النسائي بالتّدليس، لكنهم لا يدلسون إلا عن ثقة، وهؤلاء أيضًا يقبل تدليسهم.

۞ **الثّالث:** مَن اختلف فيه الأئمة، هل يشترط أن يصرِّح بالسّماع أم لا يُشترط أن يصرح بالسّماع؟ مثاله: الحسن البصري وأبي إسحاق السّبيعي، قال ابن حجر: «الصحيح أنه لا بدّ أن يصرّح بالسّماع».

۞ **الرابع:** مَن اتفق الأئمة على عدم قبول حديثه حتى يصرّح بالسّماع، مثاله: بقية بن الوليد، كان يدلس عن الضّعفاء، قيل عنه: في حديث بقية كن على تقية، **قال ابن حجر:** «لا يقبل حديثه حتى يصرّح بالسماع».

❁ **الخامس**: مَن لم يقبل حديثه مطلقًا سواء صرّح بالسّماع أم لم يُصرِّح، وهو المدلّس الضعيف، مثاله: عبدالله بن لهيعة.

قوله: (ودون قصد هو مرسل خفي) فرق بين المرسل والمرسل الخفي،

المرسل: ما أضافه التابعي إلى النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

والمرسل الخفي: رواية الراوي عن شيخ عاصره ولم يسمع منه بلفظ يحتمل السماع، كرواية الحسن البصري عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، بينهما معاصرة ولم يحصل بينهما لقاء.

❁

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يُـزَدْ رَاوٍ وَنَقْـصُ فَضُـلَا (٢٩) فَـذَلِكَ الْمَزِيـدُ فِيمَـا اتَّصَـلَا

المزيد في متصل الأسانيد، نوع من أنواع العلل، وهو خاص بالأسانيد، وهو أن يأتي الحديث بإسناد متصل ثم يأتي نفس الحديث بنفس الإسناد فيه زيادة راوٍ لم يذكر في الإسناد الأول.

مثال ذلك: إذا جاء الحديث عن سعيد المقبري عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، ثم وجد نفس الحديث عن سعيد المقبري عن أبيه عن أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ فيه زيادة عن (أبيه) هذا مزيد في متصل الأسانيد، الحديث الأول متصل، وكذا الحديث الثاني متصل.

في هذه الحالة يقدم رواية الأحفظ والأتقن، وتكون روايته هي المحفوظة، والمخالفة لها شاذة، كزيادة الثّقة تقبل زيادة الأحفظ والأتقن على مَن دونه في الحفظ والاتقان.

❁ **تنبيه:**

قد يسمع الراوي الحديث مرتين مرة بواسطة ومرة بدون واسطة، ويحدث بالطريقين جميعًا، وهذا معروف نص عليه الأئمة الحفاظ كالبخاري وابن حزم وغيرهما.

فيحتمل أن سعيد ابن أبي سعيد المقبري سمع الحديث مرتين مرة عن أبي هريرة مباشرة ومرة سمعه من أبيه عن أبي هريرة، وحدث بكلا الوجهين.

❁❁❁

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

زِيَادَةُ الثِّقَةِ مِمَّا قُبِلَا (٣٠) إِنْ لَمْ يُخَالِفْ عَدَدًا أَوْ أَعْدَلَا

وَالرَّاجِحُ الْمَحْفُوظُ، وَالْمُقَابِلُ (٣١) يُبْنَى لَهُ مِنْ لَفْظِ شَذَّ فَاعِلُ

قوله: (زيادة الثقة مما قُبلا) هذا المبحث في زيادة الثقة وهو من أهم المباحث في علم الحديث، وهو أن يروي جماعة حديثًا بسند واحد ويزيد أحد الرواة زيادة في سند الحديث أو المتن لم يذكرها غيره من الرواة.

اختلاف العلماء في زيادة الثقة، ذهب الفقهاء والأصوليون إلى قبولها مطلقًا، والقاعدة عندهم: «زيادة الثّقة مقبولة» ونصر هذا القول ابن حزم الظاهري وبعض المحدثين، وأما الأئمة الحفاظ أهل الحديث والأثر فإنهم لا يقبلون الزيادة مطلقًا، ولا يردّونها مطلقًا، بل يفصلون القول في زيادة الثقة، ويفرقون بين الزيادة المنافية والزيادة غير المنافية، ولهذا قال الناظم: (إن لم يخالف عدداً أو أعدلا) **يعني:** الزيادة غير المنافية **أي:**

غير المخالفة تقبل مطلقًا، فإذا روى أحد الثقات حديثًا فيه زيادات ولـم يُخالفه فيه أحد، قُبول حديثه، وزيادته في حكم الحديث المستقل.

وإذا روى أحد الثقات حديثًا وزاد فيه زيادة خالف فيها (عدداً) **يعني:** جماعة من الثقات (أو أعدلا) **يعني:** أو خالف من هو أوثق منه.

مثال ذلك: ما جاء في الصحيحين عن عبدالله بن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعـًا: «**صَلَاةِ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى**» رواه بهذا اللفظ عنه كبار طلابه وهم: عبدالله بن دينار ونافع مولى ابن عمر وحميد بن عبدالرحمن والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وخالفهم علي البارقي الأزدي وهو صدوق من رجال مسلم رواه عن ابن عمر كما عند أبي داود وغيره بلفظ: «**صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى**» **قال الإمام أبو عيسى الترمذي** في «جامعه»: «الصحيح ما روي عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا «**صَلَاةِ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى**» رواه الثقات عن ابن عمر ولم يذكروا (**وَالنَّهَارِ**) وقد روي عن نافع عن ابن عمر رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمَا أنه كان يصلي بالليل مثنى مثنى وبالنهار أربعـًا». اهـ.

وقال الإمام النسائي في «سننه»: «**صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى**» خطأ عندي والله أعلم». اهـ.

وقال الحافظ ابن حجر في «الفتح»: «أكثر أئمة الحديث أعلوا هذه الزيادة وهي قوله: (**وَالنَّهَارِ**) بأن الحفاظ من أصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه، وحكم النسائي على راويها بأنه أخطأ فيها، وعن نافع أن (ابن عمر كان يتطوع بالنهار أربعـًا لا يفصل بينهن)ولو كان حديث الأزدي صحيحـًا لما خالفه ابن عمر مع شدة اتباعه، لكن روى ابن وهب بإسناد

قوي عن ابن عمر قال: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» موقوف، فلعل الأزدي اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحه على طريقة من يشترط في الصحيح أن لا يكون شاذاً». اهـ.

❑ **وزيادة الثقة لها ثلاث حالات:**

❁ **الحالة الأولى**: زيادة الثقة على من هو دونه في الحفظ والإتقان، وهذه مقبولة.

❁ **الحالة الثّانية**: زيادة الثقة على ثقة مثله في الحفظ والإتقان، وهذه أيضًا مقبولة، والمثبت مقدّم على المنفي.

❁ **الحالة الثالثة**: زيادة الثقة على من هو أوثق منه في الضبط والإتقان أو يخالف جماعة من الثقات، وهذه غير مقبولة وتكون زيادته شاذة. كما مر في حديث ابن عمر «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مَثْنَى مَثْنَى» **قال الخطيب البغدادي** في «الكفاية»: «الخطأ على الواحد أقرب من الجماعة».

والزيادة إذا صحت كانت محفوظة، وسمّيت محفوظة لأن المحدثين حفظوها بهذا اللفظ، وضد المحفوظ الشاذ وسمّي شاذاً لأنه شذ عن الناس أي انفرد وابتعد عنهم.

❁ **تنبيه:**

قاعدة الفقهاء: «زيادة الثّقة مقبولة» إذا قلنا بهذه القاعدة مطلقًا، لن يكن عندنا شيء اسمه حديث شاذ، لأن الشاذ هو مخالفة المقبول لمن هو أولى منه عددًا أو ضبطًا. لأجل هذا ذكر المحدثون لفظ الشاذ في تعريف الحديث الصحيح (أن لا يكون شاذاً) حتى يردّوا على الفقهاء في مسألة قبول زيادة الثقة.

فإن قال قائل: يوجد في كلام بعض الأئمة الحفاظ كالبخاري وأبي حاتم والدارقطني وغيرهم قولهم على بعض الزيادات: «زيادة الثّقة مقبولة»؟

الجواب: مرادهم أنها مقبولة في هذا الموضع الذي ترجح لهم فيه ثبوتها وليس دائماً مقبولة، نص على ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي في شرح العلل.

قوله: (والراجح المحفوظ) **يعني**: أن الراجح من الروايات يسمى المحفوظ، لأن العلماء حفظوه بهذا اللفظ، (والمقابل يبنى له من لفظ شذ فاعل) **يعني**: ضد المحفوظ يسمى الشاذ.

❀

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ تَجِدْ مُشَارِكًا لِلرَّاوِي فِي (٣٢) شَيْخٍ فَذَا مُتَابِعٌ بِهِ قَفِي

وَإِنْ تَجِدْ مُوَافِقًا فِي الْمَعْنَى (٣٣) فَقَطْ فَبِالشَّاهِدِ هَذَا يُعْنَى

وَحَيْثُ لَا فَمُفْرَدٌ، وَالْبَحْثُ عَنْ (٣٤) ذَاكَ بِالِاعْتِبَارِ يُسْمَى حَيْثُ عَنْ

هذه الأبيات في الاعتبار والشواهد والمتابعات.

الاعتبار هو تتبع طرق الحديث، ومن خلاله يتبين الشّواهد والمتابعات.

الشواهد: جمع شاهد، وهو الحديث الذي يشارك فيه الصحابي صحابي آخر في روايته.

مثال ذلك: حديث عمار بن ياسر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أنه قال «رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ» رواه الترمذي وابن ماجه، وله شاهد عن عثمان بن عفان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قال «أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُخَلِّلُ لِحْيَتَهُ» رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

والمتابعات: جمع متابع، وهو الحديث الذي يشارك فيه أحد الرواة راوٍ آخر في روايته.

مثال ذلك: ما جاء في الصحيحين عن حميد بن عبدالرحمن عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: هَلَكْتُ يَا رَسُولَ اللهِ، قَالَ: " وَمَا أَهْلَكَكَ؟ ". قَالَ: وَقَعْتُ عَلَى امْرَأَتِي فِي رَمَضَانَ» ورواه أبو داود وغيره عن أبي سلمة عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

الفائدة من معرفة الشواهد والمتابعات، تقوية الحديث إذا كان فيه ضعف يسير، قال تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ﴾ [البقرة ٢٨٢]. **قال**: «الربيع والسُّدي والضحاك: إذا نست ذكرتها صاحبتها» رواه الطبري في «تفسيره»، وأما إذا لم يكن فيه ضعف فإنه يزداد بالشواهد والمتابعات قوة على قوته، قال تعالى: ﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ [القصص ٣٥].

قال الطبري في «تفسيره»: «**أي**: نقويك بأخيك».

المتابعة قد تكون نافعة وهي متابعة الثقة والصدوق ومن به ضعف يسير، وقد تكون غير نافعة وهي متابعة من اشتد ضعفه كالكذاب والمتروك ونحوهما.

قوله: (وإن تجد مشاركًا للراوي في شيخ): المتابع هو الحديث الذي يشارك فيه أحد الرواة راوٍ آخر في روايته، فإذا حصلت المتابعة للراوي نفسه سميت تامة، وإن حصلت

لشيخه وصاعداً سميت قاصرة.

قوله: (فذا متابع به قفى) **يعني**: تبع أثره.

قوله: (وإن تجد موافقا في المعنى، فقط فبالشاهد هذا يعنى): **يعني**: أن المتابع يطلق إذا كانت المتابعة باللفظ، والشاهد إذا كانت بالمعنى، هذا قول، لكن الصحيح كما تقدم، المتابع هو الحديث الذي يشارك فيه أحد الرواة راوٍ آخر في روايته، والشاهد هو الحديث الذي يشارك فيه الصحابي صحابي آخر في روايته.

قوله: (وحيث لا) **يعني**: إذا لم يكن للحديث شواهد ولا متابعات فهو (فمفرد) **يعني**: سمه الفرد، والفرد والغريب بمعنى واحد، إلا في تفرّد البلدان، يقال: تفرد به أهل مكة ولا يقال: أغرب فيه أهل مكة. وتفرّد البلدان أقوى من تفرّد الشّخص الواحد.

قوله: (وذلك بالاعتبار يسمى حيث عن) **يعني**: تتبع الطرق يسمى الاعتبار، وفرق بين الاعتبار وقد تقدم معناه، وبين قول المحدثين: (فلان يعتبر به) **يعني**: يصلح أن يكتب حديثه في المتابعات.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يَكُـنْ رَاوِيـهِ يَقْصِـدُ الْكَـذِبْ (٣٥) فَـذَلِكَ الْمَوْضُـوعُ، طَرْحُـهُ يَجِـبْ

وَرُبَّمَـــا أُطْلِـــقَ فِيمَـــا اتَّفَقَـــا (٣٦) فِيـــهِ بِـــلَا قَصْـــدٍ لِأَنْ يُخْتَلَقَـــا

هذان البيتان في الموضوع وهو شرّ أنواع الضعيف، قال بعض العلماء: الأفضل أن

يقال: الموضوع شر أنواع الضعيف، ولا يقال: شر أنواع الحديث لأنّه ليس بحديث، بل كذب مختلق على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، هذا هو الأفضل.

والموضوع: هو الكذب المختلق المصنوع تعمدًا على النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

قوله: (وإن يكن راويه يقصد الكذب) **يعني**: يتعمد الكذب على النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وتعمد الكذب على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ محرّم، ومن كبائر الذنوب، وفاعله متوعد في النار، كما في الصحيحين عن المغيرة بن شعبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ**»، وذهب إمام الحرمين من الشافعية وابن المنيّر من المالكية إلى تكفير من تعمد الكذب على النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وفي قولهم نظر، واعتذر لهما بعض العلماء قالوا: لعلهما أرادا إذا استحل الكذب على النبي عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ في تحليل الحرام أو تحريم الحلال، **قال الذهبي** في «الكبائر»: «الكبيرة التاسعة: الكذب على النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، كفر ينقل عن الملة ولا ريب أن تعمد الكذب على الله ورسوله في تحليل حرام أو تحريم حلال كفر محض، وإنما الشأن في الكذب عليه في سوى ذلك». اهـ.

وأما من وقع منه من غير قصد، فلا يسمى كذبًا، مثال ذلك: ما رواه ابن ماجه في سننه من طريق ثابت بن موسى عن شريك عن الأعمش عن أبي سفيان عن جابر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ**» **قال السندي** في «حاشيته»: «على ابن ماجه: الحديث بهذا اللفظ غير ثابت، قال الحاكم: دخل ثابت بن موسى على شريك بن عبدالله القاضي والمستملي بين يديه، وشريك يقول: حدثنا الأعمش عن أبي سفيان عن جابر قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، ولم يذكر المتن، فلما نظر إلى ثابت بن موسى

قال: «مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ» وقصد به ثابتًا، فظن أنه متن. وقد تواردت أقوال الأئمة على عد هذا الحديث في الموضوع على سبيل الغلط لا التعمد».

قوله: (فذلك الموضوع) **يعني**: سمه الموضوع.

قوله: (وطرحه يجب) **يعني**: أن الكذب يجب طرحه وعدم روايته إلّا لبيان أنّه كذب.

❑ **ويُعرف الموضوع بعدة أمور**:

۞ **أولاً**: إقرار الراوي أنه وضعه، كإقرار نوح ابن أبي مريم أنه وضع فضائل القرآن سورة سورة، قال: إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي محمد بن إسحاق، ووضعت هذه حسبة.

۞ **ثانيًا**: ركاكة اللفظ وسذاجته، **مثال ذلك**: (الهريسة تشد الظهر) و(المؤمن حلو يحب الحلاوة) و(الباذنجان لما أكل له).

۞ **ثالثًا**: أن ينص إمام من الأئمة الحفاظ أن هذا الخبر موضوع. **مثال ذلك**: (إن الجنة تُزين لرمضان من رأس الحول..) قال ابن الجوزي في «الموضوعات»: «حديث موضوع، المتهم فيه جرير بن أيوب، قال الفضل بن دكين: كان يضع الحديث».

وصنف العلماء مصنفات عديدة في الموضوعات منهم من صنف في أسماء الكذابين ومنهم من صنف في الأخبار الموضوعة.

قوله: (وربما أطلق فيما اتفقا، فيه بلا قصد لأن يختلقا) **يعني**: قد يطلق العلماء لفظ الكذب على الحديث إذا رُوي بالخطأ، وإن لم يتعمد راويه الكذب.

مثال ذلك: قول محمد بن المثنى العنزي: (نحن قوم لنا شرف، نحن من عنزة صلى إلينا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يريد بذلك ما أخرجه أحمد بسند صحيح وأصله في الصحيحين عن أبي جحيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَلَّى إِلَى عَنَزَةٍ**» و(العنزة): هي الحربة الصغيرة، والمراد أنه جعلها سترة أمامه وصلى إليها.

قال رَحِمَهُ اللهُ:

وَإِنْ يَكُنْ مُتَّهِمًا بِهِ فَقَطْ (٣٧) فَذَلِكَ الْمَتْرُوكُ عِنْدَ مَنْ فَرَطْ

قوله: (وإن يكن متهماً به فقط) **يعني**: التهمة بالكذب (فذلك المتروك) **يعني**: سمه المتروك، وهو من أنواع الضعيف الشديد دون الموضوع.

ولـه إطلاقان عند المحدثين:

الأول: **وصف للمتن**، يقال: (حديث متروك).

الثاني: **وصف للراوي**، يقال: (فلان متروك) أو(فلان متروك الحديث) **ويطلق المتروك على عدة أمور**:

١- الراوي المتهم بالكذب.

٢- ويطلق على الكذاب في حديث الناس لا على النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٣- ويطلق على الراوي الفاسق، وهو من فعل الكبائر أو أصر على الصغائر.

٤- ويطلق على الراوي إذا كان كثير الخطأ.

ولم يفرد العلماء المتروك في مصنفات مستقلة، لكن أدرجوه في كتب الموضوعات.

مثال المتروك: ما رواه ابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن أبي أمامة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعـًا: «إِنَّ الْمَاءُ طَهُورٌ لَا يُنَجِّسُهُ شَيْءٌ إِلَّا مَا غَلَبَ عَلَى رِيحِهِ أَوْ طَعْمِهِ أَوْ لَوْنِهِ» فيه رشدين بن سعد متروك عند الأئمة.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَمَــا رَوَى فَاسِــقٌ اوْ غَافِـلٌ اوْ (٣٨) ذُو غَلَـطٍ فَحُـشَ مُنْكَـرًا دَعَـوْا

وَقَـدْ يُقَيَّـدُ بِمَـا خَـالَفَ مَـا (٣٩) لِثِقَـةٍ وَذَا لِمَعْـرُوفٍ سَـمَا

قوله: (وما روى فاسق) وهو من فعل الكبائر أو أصر على الصغائر (أو غافل) يعني مغفل (أو ذو غلط فحش) **يعني**: كثير الغلط (منكراً دعوا) **يعني**: يسمى المنكر.

وسمي منكراً لأن الأئمة النقاد استنكروا هذا اللفظ.

قوله: (وقد يقيد بما خالف ما لثقة) **يعني**: ويطلق المنكر على مخالفة الضعيف للثقة.

قوله: (وذا لمعروف سما) **يعني**: ضد المنكر يسمى المعروف، وسمي معروفًا لأن الأئمة النقاد حفظوه بهذا اللفظ، **والمنكر له إطلاقان عند المحدثين**:

۞ **الأول**: **وصف للمتن**، يقال: (منكر بهذا اللفظ)

۞ **الثاني**: **وصف للراوي**، يقال: (فلان منكر الحديث)، **ويطلق المنكر على عدة**

أمور:

١- مخالفة الضّعيف للثّقات.

٢- ويطلق على تفرّد الضّعيف بالرواية.

٣- ويطلق على الراوي إذا ضُعف بسبب فسقه أو فحش غلطه أو غفلته.

وسمي مُنكرًا لأن العلماء استنكروه بهذا اللفظ، وضده المعروف، وسمّي معروفًا لأنّ العلماء عرفوه بهذا اللّفظ.

مثال المنكر: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**إذا أسرَرتُ بقِراءَتي فاقرَؤوا معي، وإذا جهَرتُ فلا يَقرَأنَّ معي أحدٌ**» رواه الدارقطني في سننه وقال: «تفرد فيه زكريا بن الوقار وهو منكر الحديث متروك».

حكم المنكر:

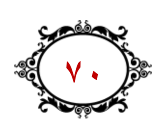
والمنكر من أنواع الضعف الشّديد، **قال الإمام أحمد**: «المنكر أبدًا منكر» **يعني**: لا يتقوى أبدًا.

❊

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمَا بِهِ وَهْمٌ خَفِيٌّ يُعْقَلُ (٤٠) مَعَ التَّأَمُّلِ هُوَ الْمُعَلَّلُ

المعلل من أصعب أنواع علوم الحديث وأدقّها، ولا يهتدي لمعرفة علل الأحاديث إلّا الائمة النّقاد الحذّاق، قيل: إن أول من أعلّ الأحاديث هو الإمام الحافظ أبو بسطام



شعبة بن الحجاج الواسطي البصري، وأخذ عنه علم العلل كبار طلابه منهم: يحيى بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي، وأخذه عنهما: أحمد بن حنبل ويحيى بن معين وعلي بن المديني وغيرهم، وأخذه عنهم: أبو داود والبخاري وغيرهما، وأخذه عن البخاري تلامذته منهم: مسلم والترمذي وهكذا، ثم بعد ذلك اشتهر علم العلل، وأوّل من صنف في علم العلل هو الإمام الحافظ أبو الحسن علي ابن المديني البصري، قال الحافظ ابن كثير: الناس عيال على علي ابن المديني في علم العلل. **يعني**: لأنّه أوّل من صنّف في علم العلل.

والعلل: جمع علة وهي المرض.

وفي اصطلاح المحدثين: هو الحديث الذي اطلع فيه على علة تقدح في صحته مع أن الظاهر السلامة.

والعلة: سبب خفي يقدح في صحّة الحديث مع أن الظاهر السّلامة.

والأصل في العلل الخفاء، **لذلك قال الإمام الحافظ عبد الرحمن بن مهدي**: «لأن أعرف علة حديث أحب إلي من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي»، **وقال الإمام الحافظ أبو حاتم الرازي**: «معرفتنا للعلل كهانة» **يعني**: ليس كل أحد يعرف العلل. وقال الإمام الحاكم في رسالته علوم الحديث: «ويُعل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل» **يعني**: أن الجرح والتعديل علم ظاهر، وعلم العلل علم خفي.

قيل: إن الحافظ أبو عمرو ابن الصلاح هو أول من عرَّف العلة بأنها سبب خفي غامض يقدح في صحة الحديث مع أن ظاهره السلامة. وأخذ هذا التعريف من عموم كلام الأئمة

الحفاظ في خفاء العلل، وانتقده بعضهم: بأن الأئمة قد يعلون الحديث أحيانـًا بعلة ظاهرة بانقطاع في سند الحديث أو طعن في الراوي، كما في كتاب «العلل» لابن أبي حاتم وغيره من كتب العلل.

والجواب على هذا الاشكال: أن غالب العلل خفية، والعبرة بالغالب، قاله الشيخ مقبل الوادعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

وقال بعض مشايخنا: قد تطلق العلة على الضعف الظاهر من باب العلة في اللغة، لأن العلة في اللغة المرض والضعف مرض ضده الصحة، وأما من حيث الاصطلاح تقيد بالخفاء.

مثال الحديث المعل: ما رواه الترمذي وغيره عن الوليد بن مسلم قال أخبرني ثور بن يزيد عن رجاء بن حيوة عن وراد كاتب المغيرة وهو تابعي ثقة عن المغيرة بن شعبة رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ: **«أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ مَسَحَ أَعْلَى الْخُفِّ وَأَسْفَلَهُ»** **قال أبو عيسى الترمذي** في «جامعه»: «هذا حديث معلول، لم يسنده عن ثور بن يزيد غير الوليد بن مسلم، وسألت أبا زرعة ومحمد عن هذا الحديث فقالا: ليس بصحيح، لأن ابن المبارك روى هذا عن ثور عن رجاء قال: حُدثت عن كاتب المغيرة، مرسل عن النبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ولم يذكر المغيرة». اهـ.

يعني: أن علة الحديث الإرسال وغلط من وصله، وله علة ثانية وهي الانقطاع، **قال أبو داود** في سننه: «بلغني أنه لم يسمع ثور هذا الحديث من رجاء». اهـ.

مثال آخر للعلة: ما رواه الشيخان عن ابن مسعود رَضِيَٱللَّهُعَنْهُ قال: سألت النبي

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أي العمل أحب إلى الله؟ قال: «**الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا**» ورواه الدارقطني والحاكم بلفظ: «**الصَّلَاةُ فِي أول وَقْتِهَا**» قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري: اتفق أصحاب شعبة على اللفظ المذكور في الباب وهو قوله «**الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا**» وخالفهم علي بن حفص وهو شيخ صدوق من رجال مسلم، فقال «**الصَّلَاةُ فِي أول وَقْتِهَا**» أخرجه الحاكم والدارقطني والبيهقي من طريقه، **قال الدارقطني**: «ما أحسبه حفظه، لأنه كبر وتغير حفظه، قال ابن حجر: كأن من رواه كذلك ظن أن المعنى واحد». اهـ.

يعني: أن علة الحديث روايته بالمعنى غلط.

والمعلل من أنواع الضعيف الشديد، الذي لا يتقوى بالطرق.

قوله: (وما به وهم خفي يعقل) **يعني**: خفي غير ظاهر، لا يعقله كل أحد إلا الأئمة النقاد، الذين تميزوا في معرفة العلل.

قوله: (مع التأمل هو المعلل) **يعني**: يسمى الحديث المعل.

❊

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَمَا بِهِ اخْتِلَافُ مَتْنٍ اوْ سَنَدْ (٤١) مُضْطَرِبٌ إِنْ لَمْ يَبِنْ مَا يُعْتَمَدْ

قوله: (وما به اختلاف) **يعني**: إذا وقع اختلاف في (متن) **يعني**: متن الحديث (أو سند) **يعني**: في سنده وغالب الاختلاف يكون في السند وفي المتن قليل (مضطرب) يعني سمه المضطرب، وهو الحديث الذي روي على أوجه مختلفة متساوية في الصِّحة يعارض

بعضها بعضاً ولا يمكن الجمع بينها ولا الترجيح.

❁ شروط الاضطراب:

١- اختلاف الروايات

٢- تساويها بالصحة

٣- معارضة بعضها لبعض

٤- لا يمكن الجمع بينها.

٥- لا يمكن ترجيح رواية على أخرى.

قوله: (مضطرب إن لم يبن ما يعتمد) **يعني**: إذا اجتمعت هذه الشروط في الحديث اعتل وسمي مضطرباً، فإذا أمكن الجمع بين الروايات زال الاضطراب، أو أمكن ترجيح رواية على رواية أخرى، تكون الراجحة هي المحفوظة والمخالفة لها شاذة، بشرط أن تكون جميع الروايات متساوية في الصّحة، أما إذا كان بعضها صحيح والآخر ضعيف يُقبل الصّحيح ويُرد الضعيف.

مثال المضطرب: حديث «**شيَّبتني هودٌ وأخواتُها**» قال الحافظ الدارقطني وغيرهم من النقاد: اضطرب فيه أبو اسحاق السبيعي وهو تابعي ثقة، رواه على أوجه مختلفة.

❁

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

الْمُـدْرَجُ الَّـذِي أَتَـى فِـي سَـنَدِهْ (٤٢) أَوْ مَتْنِـهِ مَـا لَـيْسَ مِنْـهُ فَاقْتَـدِهْ

قوله: (المدرج) هو (الذي أتى في سنده أو متنه) **يعني**: زيد في سنده أو متنه (ما ليس منه) **يعني**: فيه زيادة ليست منه، ويقع الادراج في سند الحديث، بزيادة راوٍ في السّند أو يبدّل سند بسند أخر، ويقع في المتن بزيادة لفظة في المتن ليست من الحديث.

وأهم نوع ينبغي معرفته هو **مدرج المتن**: وهو اتصال كلام الراوي بكلام النبي عَلَيْهِ ٱلصَّلَاةُ وَٱلسَّلَامُ بلا تمييز، **وله ثلاث حالات**:

۞ **الأولى**: الإدراج في أول المتن وهذا قليل جدًا، **مثال ذلك**: حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ: «**اسْبِغُوا الْوُضُوء وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**» (اسبغوا الوضوء) هذا كلام أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ، (ويل للأعقاب من النار) هذا كلام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كما في الصحيحين من حديث أبي هريرة وعبد الله ابن عمرو بن العاصي، ورواه مسلم عن عائشة.

۞ **والثّانية**: ما كان في أثناء المتن وهذا أيضًا قليل، **مثال ذلك**: حديث بسرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ وَأُنْثَيَيْهِ فَلْيَتَوَضَّأْ**»، زيادة (وأنثييه) من كلام الراوي لا من كلام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

۞ **والثالثة**: ما كان في آخر المتن وهذا أكثر الإدراج، **مثال ذلك**: حديث أبي هريرة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ، فَمَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يُطِيلَ غُرَّتَهُ وَتَحْجِيلَهُ فَلْيَفْعَلْ**» نص الأئمة النقاد على أن قوله (فمن استطاع منكم

أن يطيل غرته وتحجيله فليفعل) من كلام أبي هريرة لا كلام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وحديث ابن مسعود رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ الذي رواه الترمذي في جامعه «**الطِّيَرَةُ مِنَ الشِّرْكِ، وَمَا مِنَّا إِلَّا، وَلَكِنَّ اللهَ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ**»، نص الأئمة على أن قول (الطيرة شرك) من كلام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، والباقي من كلام ابن مسعود.

❀

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يَكُـــنْ بَـــدَلَ رَاوٍ أَوْ سَـــنَدْ (٤٣) فَهُـوَّ مَقْلُـوبٌ، وَفِـي الْمَـتْنِ وَرَدْ

المقلوب: ما حصل فيه تقديمٌ أو تأخير في سنده أو متنه. **وينقسم إلى قسمين:**

❁ **الأول**: **مقلوب السند**، وهو قلب اسم راوي الحديث، مثال ذلك: أحمد بن حنبل، يقلب إلى حنبل بن أحمد.

❁ **والثاني**: **مقلوب المتن**، وهو اتصال كلام الراوي بكلام النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بلا تميز، وهذا أهم نوع، وانتقد الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» الحافظ ابن الصلاح في عدم ذكره مقلوب المتن في باب المقلوب في كتابه «علوم الحديث»، وأيضًا العلامة البيقوني في منظومته ذكر مقلوب السند ولم يذكر مقلوب المتن، والبيقوني في منظومته مشى على ما مشى عليه الحافظ ابن الصلاح في كتابه علوم الحديث.

قوله: (وإن يكن بدل راو أو سند) **يعني**: أن القلب يقع في السند بإبدال راوٍ براوٍ أخر، أو بدل سند الحديث بسند أخر (فهو مقلوب) **يعني**: سمه المقلوب.

قوله: (وفي المتن ورد) **يعني**: ويقع القلب في المتن أيضـًا، مثال ذلك: حديث أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ المخرج في الصحيحين «**سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إلا ظِلُّهُ – وذكر– وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فأخفاها حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ**» قلبه أحد الرواة فقال: (**لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ**).

ومن المقلوب أيضـًا ما رواه الشيخان عن عبدالله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مرفوعـًا: «**إِنَّ بِلَالًا يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ**» قلبه أحد الرواة فقال: «**إِنَّ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ يُؤَذِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يُنَادِيَ بِلَال**».

❁

قال رَحِمَهُ اللَّهُ:

وَالثَّابِتُ الْمَقْبُولُ إِنْ هُوَ سَلِمْ (٤٤) مِنَ الْمُعَارِضِ فَبِالْمُحْكَمِ سِمْ

قوله: (والثابت المقبول) **يعني**: الحديث المقبول سواء كان صحيحـًا أو كان حسنـًا، (إن هو سلم من المعارض) **يعني**: إذا لم يعارضه حديث مقبول مثله (فبالمحكم سم) **يعني**: سمه المحكم، هو الحديث المقبول إذا لم يعارضه حديث مقبول مثله.

مثال ذلك: حديث عبادة بن الصامت رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**لَا ضَرَرَ وَلَا ضِرَارَ**». رواه ابن ماجه، وله شاهد عن ابن عباس رواه ابن ماجه أيضـًا. هذا الحديث محكم ليس له معارض.

وحديث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّمَا الْأَعْمَال**

بِالنِّيَّاتِ» رواه الشيخان، وهو حديث محكم لم يعارضه حديث أخر.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَحَيْثُ لَا وَالْجَمْعُ فِيهِ يُحْتَذَا (٤٥) فَإِنَّهُ مُخْتَلِفُ الْحَدِيثِ ذَا

وَحَيْثُ لَا وَعُرِفَ التَّارِيخُ (٤٦) فَذَلِكَ النَّاسِخُ وَالْمَنْسُوخُ

قوله: (وحيث لا) **يعني**: إذا وجد معارض للحديث المقبول، (والجمع فيه يحتذا) **يعني**: الجمع ممكن بين النصوص (فإنه) **يعني**: سمه (مختلف الحديث) وهو الحديث المقبول إذا خالفه حديث مقبول مثله، فإن كان المعارض ضعيفـًا، فلا عبرة به.

والأصل في النصوص الشرعية عدم التعارض، ونتج التعارض بسبب قلة فهمنا للنصوص، قال الإمام الشافعي: لا أعلم حديثين صحيحين مختلفين. وقال الإمام ابن خزيمة: لا يأتيني أحد بحديثين متعارضين إلا ألفت بينهما. يعني جمعت بينهما.

مثال مختلف الحديث: ما رواه أصحاب السنن عن بسرة بنت صفوان رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا مرفوعـًا: «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ**» هذا الحديث عارضه حديث رواه أصحاب السنن أيضـًا عن طلق بن علي رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: قال رجل يا رسول الله ما ترى في رجل مس ذكره في الصلاة؟ قال: «**وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْكَ، أَوْ بَضْعَةٌ مِنْكَ**».

❑ **في حال وجود التعارض**:

۞ **أولاً**: **يُسار إلى الجمع بين النصوص**، لأن الجمع بينهما خير من ترك أحدهما،

والجمع سهل، يحمل حديث «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ**» إذا مسه بدون حائل عليه الوضوء، وحديث «**وَهَلْ هُوَ إِلَّا مُضْغَةٌ مِنْكَ، أَوْ بَضْعَةٌ مِنْكَ**» إذا مسه بحائل لا وضوء عليه.

❁ **ثانيًا: في حال تعذر الجمع بينهما**، ينظر المتقدم من المتأخر، ويكون المتأخر ناسخ للحديث المتقدم.

مثال ذلك: ما رواه أبو داود وغيره عن ثوبان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ**» خالفه ما رواه البخاري عن ابن عباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «**أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ احْتَجَمَ وَهُوَ مُحْرِمٌ، وَاحْتَجَمَ وَهُوَ صَائِمٌ**» **قال ابن حجر** في «فتح الباري»: «قال ابن عبدالبر وغيره: هذا فيه دليل على أن حديث «**أَفْطَرَ الْحَاجِمُ وَالْمَحْجُومُ**» منسوخ، لأنه جاء في بعض طرقه أن ذلك في حجة الوداع، وسبق إلى ذلك الشافعي». اهـ.

ومعرفة الناسخ من المنسوخ ليس بالأمر السهل، **قال الإمام الزهري**: «أعيا الناس معرفة الناسخ من المنسوخ».

وقال الإمام أحمد بن حنبل: «ما عرفنا الناسخ من المنسوخ حتى جالسنا الشافعي»، فليس لكل أحد أن يدعي النسخ، وقد انتقد العلماء على الحافظ ابن شاهين في كتابه «ناسخ الحديث من منسوخه»، حيث كان يسير إلى النسخ مع إمكان الجمع بين النصوص.

❁ **ثالثًا: في حال تعذر الجمع وعدم معرفة المتقدم من المتأخر يسار إلى الترجيح**، يرجح رواية على أخرى، والمرجحات كثيرة، أوصلها العلامة الحازمي في كتابه «الاعتبار» إلى خمسين نوعًا.

❁ **رابعًا: في حال تعذر الجمع وعدم معرفة المتقدم من المتأخر وتعذر الترجيح**،

يتوقف، **قال الشيخ العلامة ابن عيثمين**: «ما أعلم حديثًا توقف فيه العلماء» **يعني**: ينص العلماء إما على الجمع أو النسخ أو الترجيح.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ثُمَّ غَرِيبُ اللَّفْظِ مَا يُحْتَاجُ فِي (٤٧) مَعْنَاهُ لِلُّغَةِ إِذْ لَمْ يُؤْلَفِ

قوله: (ثم غريب اللفظ ما يحتاج في معناه للغة) هذا البيت في غريب الحديث وهو علم يبحث معنى لفظة غريبة في الحديث.

وقوله: (إذ لم يؤلف) يعني يوجد فيه كلمة غير مألوفة تحتاج إلى تفسير معناها.

مثال ذلك: ما جاء في صحيح مسلم عن الأغر المزني رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ أن رسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال: «**إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلْبِي، وَإِنِّي لَأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ**»، **قال النووي** في «شرح مسلم»: «(يغان) قال أهل اللغة: ما يتغشى القلب، وقال القاضي: قيل: المراد الغفلات عن الذكر الذي كان شأنه الدوام عليه».

وما جاء عند أبي داود عن عائشة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا مرفوعًا: «**أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ عَثَرَاتِهِمْ، إِلَّا الْحُدُودَ**» **قال العظيم آبادي** في «عون المعبود»: (ذوي الهيئات) **أي**: أصحاب المروءات والخصال الحميدة.

ومن أجود المصنفات في الغريب كتاب «غريب الحديث» لابن الأثير.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَإِنْ يَكُـنْ يَغْمُـضُ مِـنْ مَعْنَـاهُ لَا (٤٨) مِـنْ لَفْظِـهِ فَهْـوَ الْمُسَـمَّى مُشْـكِلَا

مشكل الحديث: مشتق من أشكل الأمر إذا التبس، **قال ابن قتيبة**: «سمي مشكلاً لأنه أشكل أي دخل في شكل غيره».

هو ما التبس معناه أو عارضه حديث صحيح مثله. وهو أعم من مختلف الحديث لأنه يشمل تعارض النصوص ويشمل ما أشكل معناه.

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مَـا غُيِّـرَ الـنَّقْطُ بِـهِ المُصَـحَّفُ (٤٩) وَإِنْ يَكُـنْ فِـي الشَّـكْلِ فَـالْمُحَرَّفُ

المصحف والمحرف، بمعنى واحد على الصحيح، يقال: تحريف وتصحيف، ولا يسلم من التصحيف والتحريف أحد، **قال الإمام أحمد**: «من يسلم من التصحيف؟» لا يسلم منه أحد، **وقال بعض الحفاظ**: «مَن قال لا أغلط فقد كذب».

وفرق بعض العلماء بين المصحف والمحرف، قالوا: المصحّف هو الخطأ في الحرف.

مثال ذلك: ما ذكره الإمام مسلم في كتاب «التمييز»: قال ابن لهيعة كتب إليَّ موسى بن عقبة يقول: حدثني بسر بن سعيد عن زيد بن ثابت رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ قال: «**أنَّ رسولَ اللهِ ﷺ احتجم**

في المسجدِ قلتُ لابنِ لَهِيعَةَ: مسجدٌ في بيتِه؟ قال: مسجدُ الرسولِ ﷺ قال مسلم: هذه الرواية فائدة من كل جهة، فاحش خطؤها في المتن والإسناد جميعًا، وابن لهيعة المصحف في متنه المغفل في إسناده، وإنما الحديث: **«أَن النَّبِي صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ احتجر فِي الْمَسْجِد بخوصة أَو حَصِير يُصَلِّي فِيهَا»**.

والمحرف هو الخطأ في الحركات الضمة والفتحة وهكذا. **مثال ذلك**: أُبي بن كعب، حرفه بعضهم وقال: أَبي ابن كعب، والزُّهري، حرفه بعضهم وقال: الزَّهري.

وصنف العلماء في التصحيف مصنفات، منها كتاب تصحيف المحدثين للعسكري وكتاب «التَّطريف في التصحيف» للسيوطي.

***

قال رَحِمَهُٱللَّهُ:

وَالْمُـبْهَمُ الَّـذِي بِمَـتْنٍ أَوْ سَـنَدْ (٥٠) بِتَــرْكِ تَعْيِــينٍ لِمَــذْكُورٍ وَرَدْ

المبهم مر معنا، هو الذي لم يذكر اسمه ولا نسبه في الحديث.

والابهام سبب من أسباب رد الحديث فلا يقبل الحديث إذا كان في سنده مبهم دون الصحابي، حتى يعرف اسم المبهم وحاله.

❁ مسائل في المبهم:

❁ **المسألة الأولى**: اختلف أهل العلم في المبهم بصيغة الجمع، كقولهم: حدّثني أهل مكة، أو أهل الرياض، وظاهر مذهب الإمام البخاري قبوله، فقد روى في أصول صحيحه

قال: حدثنا علي بن المديني قال: أخبرنا سفيان حدثنا شبيب بن غرقدة قال: «**سَمِعْتُ الْحَيَّ يُحَدِّثُونَ عَنْ عُرْوَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَعْطَاهُ دِينَارًا يَشْتَرِي لَهُ بِهِ شَاةً**».

وكذا الإمام مسلم في صحيحه في كتاب «المساقاة» باب تحريم الاحتكار، بعد روايته حديث معمر بن عبدالله رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عن رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «**لَا يَحْتَكِرُ إِلَّا خَاطِئٌ**» قال: وحدثني بعض أصحابنا عن عمرو بن عون أخبرنا خالد بن عبدالله عن عمرو بن يحيى عن محمد بن عمرو عن سعيد بن المسيب عن معمر بن أبي معمر قال: قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فذكر بمثل حديث سليمان بن بلال عن يحيى.

وقال مسلم أيضًا في صحيحه كتاب العلم باب اتباع سنن اليهود والنصارى، بعد روايته حديث أبي سعيد الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مرفوعًا: «**لَتَتَّبِعُنَّ سَنَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ**» وحدثناه عدة من أصحابنا عن سعيد بن أبي مريم أخبرنا أبو غسان عن زيد بن أسلم، بهذا الإسناد نحوه.

هذان الحديثان رواهما الإمام مسلم في المتابعات.

ورجح قبول الإبهام بصيغة الجمع جماعة من العلماء منهم: ابن القيم في إعلام الموقعين والعراقي في «التقييد» والحجاوي في شرح «منظومة الآداب» والسخاوي في «المقاصد الحسنة» والسيوطي في «التوشيح» والألباني في «الإرواء»، لأن الجمع فيهم الثقة والصدوق والضعيف، ويعضد بعضهم بعضًا، قال الحافظ السيوطي في «التوشيح»: الجمع يمتنع تواطؤهم على الكذب فلا يضر الجهل بأعيانهم.

❁ **المسألة الثانية**: إذا أبهم بصيغة التّعديل، كقولهم: حدثني الثّقة، أو حدّثني من لا

أتهم وهذه الصيغة توجد في موطأ مالك وكتابا الشافعي «الأم» والمسند، والصحيح من قولي العلماء عدم قبوله، لأنه قد يكون ثقة عنده ضعيف عند غيره، رجحه الخطيب البغدادي في «الكفاية» وابن حزم في «الإحكام» والعراقي في شرح «التبصرة» والسيوطي في «التدريب»، **قال الحافظ النووي** في «المجموع»: «تُتبع الثقة عند الشافعي فوجدناه ضعيفًا».

❁ المسألة الثالثة: إذا قال: كل مشايخي ثقات، وحدّث عن شيخ لم يسمه، الصحيح من قولي العلماء عدم قبوله، لأنه قد يكون ثقة عنده لا عند غيره، **قال الخطيب البغدادي** في «الكفاية»: «إذا قال العالم كل من رويت عنه فهو ثقة، وإن لم يسمه، ثم روى عن من لم يسمه، فإنه يكون مزكيًا له، غير أنا لا نعمل بتزكيته هذه».

قوله: (والمبهم الذي بمتن) مبهم المتن لا يضر في صحة الحديث سواء كان في طبقة الصحابة أو من دونهم.

قوله: (أو سند) مبهم السند تقدم الكلام عليه.

❁ تنبيهان:

❁ **الأول**: **قول الحافظ ابن حزم** في «الإحكام»: «فلا يقبل حديث قال راويه فيه عن رجل من الصحابة أو حدثني من صحب رسول الله صَلَّىٰ ٱللَّٰهُ عَلَيۡهِ وَسَلَّمَ حتى يسميه ويكون معلومًا بالصحبة» لا يلتفت لقوله، وهو مخالف لما عليه جماهير أهل العلم من قبول مبهم الصحابي، لإجماع العلماء على عدالة الصحابة.

❁ **الثاني**: يسمي الحافظ البيهقي في كتابه «السنن الكبرى» مبهم الصحابي مرسل، فإذا

روى التابعي عن صحابي ولم يسمه يقول: مرسل، وهذا اصطلاح خاص به، لا يقصد به عدم قبول الحديث، لأنه يقول بعده: (مرسلٌ صحيح) أو (مرسل حسن) فلو كان يقصد التضعيف لما صححه ولا حسنه.

❁

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وَقَدْ تَنَاهَتْ طُرْفَةٌ مِنَ الطُّرَفْ (٥١) آخِذَةٌ مِنَ الْمُهِمِّ بِطَرَفْ

قوله: (وقد تناهت) **يعني**: انتهت هذه المنظومة في علم مصطلح الحديث (طرفة من الطرف) **يعني**: مُلحة من المُلح (آخذة من المهم بطرف) **يعني**: ذكر في منظومته أهم المباحث المهمة في علم مصطلح الحديث وترك بعض المباحث خشية الإطالة منها: الجرح والتعديل والتحمل والأداء ورواية الأكابر عن الأصاغر والآباء عن الأبناء وغيرها.

❁

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مَخْتُومَةً بِحَمْدِ مِنْ سَنَاهَا (٥٢) سَنِيَّةً يَجْلُو الدُّجَى سَنَاهَا

قوله: (بحمد من سناها) **يعني**: سهلها ويسرها، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحمد الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ على ذلك، وهكذا ينبغي لكل مسلم أن يحمد الله عَزَّوَجَلَّ ويشكره على نعمة الظاهرة والباطنة.

قوله: (سنية يجلو الدجى سناها) **يعني**: أنه سهلها وجعل أبياتها واضحة كالضوء النهار.

۞

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

مَخْتُومَـــةَ الصَّـــلَاةِ وَالسَّـــلَامِ (٥٣) عَلَـى الَّــذِي اصْــطُفِي لِلْخِتَــامِ

بدأ هذه المنظومة بحمد ربه عَزَّوَجَلَّ وختمها بالصلاة على النبي صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خاتم الأنبياء والرسل.

هذا آخر بيت من أبيات المنظومة، -رحم الله- ناظمها،

ورزقني الله وإياكم العلم النافع،

والعمل الصالح والإخلاص في القول والعمل،

هذا والله أعلى وأعلم، وفوق كل ذي علم عليم،

وصلى الله وسلم على نبينا محمد.

